جامعـــة الـــوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس LMD في مالية مؤسسة

# تأثير النظام المحاسبي المالي على الادارة المالية في المؤسسة

## دراسة حالة – شركة الزغبيات –

إعداد الطلبة :

- ✓ أســـامة زقب
- ✓ عـــــادل تومي
- ✓ علاء الدين غومة

إشراف الأستاذ:

بالقاسم بن خليفة

السنة الجامعية:2013–2014

بسم الله الرحمن الرحيم

# إهـــــــــــــــــــــــــداء

قال تعالى : ‹‹ **وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا** ››

إلى من أوصاني بهما القرآن الكريم . . . إلى أغلى ما أملك في الدنيا . . . إلى التي حملتني وهنا ووضعتني وهنا . . . إلى من ملأت دعواتها عنان السماء المترامي حتى تراني أسعد خلق الله. . . إلى قرة عيني و منبع عزمي . . . إلى ينبوع الرحمة والحنان . . . إلى روح كياني . . . **أمـــي الحبيبة حفظها الله ورعاها** . . .

هو من عمل وتعب و سهر الليالي جادا عاملا من أجل راحتي حتى بلغت أشدي . . . و قال فداك . . . إلى سندي ودعمي في مشواري . . . إلى الذي علمني حب الخير و الإعتماد على النفس، الذي جعلني أعرف التحدي و النجاح . . . إلى من ينتظر هذه اللحظات بشغف . . . **إلى أبـــي حفظه الله** . . .

إلى من لا أخفي عنهم سرا إلى أخواتي اللواتي شجعاني .

إلى إخوتي كل واحد باسمه

إلى رفقاء الدرب : علاء – حمزة – حسين – ابوبكر

إلى كل من علمني حرفا وأنار لي دربا فكون لي معرفة أدخلني بها عالم الحضارة . . . **أساتذتي الكرام** . . . إلى كل زملائي من **دفعة الاقتصاد المادة سنة ثالثة تخصص مالية مؤسسة دفعة 2014** .

إلى كل طلبة المركز الجامعي بالوادي أهدي عصارة جهدي وثمرة دراستي .

**عـــــادل**

## الإهـــــــــداء

أهدي تحياتي إلى الوالدين الكريمين اللذان ربياني وصهرا على تربيتي وتوصيلي إلى مرحلة متقدمة ، كما لا أنسى والدتي الغالية التي لم تبخل عليا بجهدها وحنانها الكبير . . وأتمنى لهما دوام الصحة والعافية

كما لا أنسى إخوتي اللذين شجعوني على مواصلة المسيرة

منير وزوجته ،هشام ،ضياء

وإلى أختي الغالية وزوجها مراد

وإلى الكتكوته ألاء

كما أهدي كل الشكر والجزيل إلى الأستاذ المؤطر "بلقاسم بن خليفة "

وإلى الاستاذ الذي ساعدنا على إيجاد مراجع الدكتور "الزين يونس"

وإلى أحبابي وأصدقائي الذين تقاسمت معهم الحلو والمر: اسماعيل والعروسي

وإلى أصدقاء الدراسة : "عادل ،حمزة ،أبو بكر ،حسين "

وفي الأخير الشكر الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذه المذكرة

**عـــــــــلاء الدين**

# الإهـــداء

أهدي عملي هذا المتواضع إلى :

من ترعرعت في أحضانهم وشربت من حنانهم والذين نسمى لمحبتهم إلى الوالدة العزيزة * أمي*

التي سهرت على راحتي وتربيتي لأكون فردا صالحا يشرفها ويشرف وطنه

والدي الغالي * أبي*

حفظه الله ذخرا لي ولأخواتي إسماعيل أخي الأكبر ونعم الأخ والسند وأخي الصغير أمجد وأختي

الوحيدة إشراق وإلى روح جدتي الغالية

التي طالما تمنيت هذه اللحظة ولكن شأت الأقدار أن نفقدها

وإلى كل الأصدقاء

زملاء في الجامعة ولاننسى أصدقاء الطفولة خيرالدين و محمد ونصر الدين وإلى كل الأهل

أعمامي وعماتي وأخوالي وخالتي والأجداد

وإلى كل الأستاذ

الذين ساعدوني في مشوار دراسي وكانو لي نعما العون

**أسامة**

## شكر وعرفان

الحمد لله الذي تتم الصالحات وبنوره تنزل البركات

نشكر الله العلي القدير ونحمده على ما هدانا ووفقنا إليه في هذا العمل .

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الأستاذ المؤطر :

بالقاسم بن خليفة

كما نتقدم بالشكر الى الأساتذة الذين غمرونا بمساعدتهم وتوجيهاتهم

وتشجيعاتهم ونخص بالذكر:

الزين يونس

كما نتقدم بالشكر إلى شركة الزغبيات بحاسي خليفة وإلى مكتبة الأثير – الوادي

كما نتقدم بالشكر وأحر التهاني إلى كل من أعاننا على انجاز هذه المذكرة

## فهرس المحتويات

المحتـــــويات الصفحة

الاهداء .....

الشكر .....

فهرس المحتويات .....

فهرس الجداول .....

فهرس الأشكال .....

مقدمة ..... أ–د

الفصل الأول : عموميات حول النظام المحاسبي المالي

تمهيد ..... 06

المبحث الأول : ماهية المخطط المحاسبي الوطني ..... 07

المطلب الأول : عرش تاريخي للمخطط المحاسبي الوطني ..... 07

المطلب الثاني : مبادئ وأهداف المخطط المحاسبي الوطني ..... 08

المطلب الثالث : مزايا المخطط المحاسبي الوطني ..... 11

المطلب الرابع : نقائص المخطط المحاسبي الوطني ..... 12

المبحث الثاني : الاطار العام للنظام المحاسبي المالي ..... 19

المطلب الأول : تعريف النظام المحاسبي المالي ..... 19

المطلب الثاني : أسباب وظهور مراحل انجاز النظام المحاسبي المالي ... 20

المطلب الثالث : أهداف ومميزان النظام المحاسبي المالي ..... 26

المطلب الرابع : تحديات النظام المحاسبي المالي ..... 28

خلاصة ..... 30

## الفصل الثاني : الإدارة المالية

تمهيد ..... 32

المبحث الأول : ماهية الادارة المالية ..... 33

المطلب الأول : تطور ومفهوم الادارة المالية ..... 33

المطلب الثاني : وظائف الادارة المالية ..... 34

المطلب الثالث : أهمية وأهداف الادارة المالية ..... 41

المبحث الثاني : علاقة الادارة المالية بالادارات الأخرى ..... 43

المطلب الأول : علاقة الادارة المالية بالادارة المحاسبية ..... 43

المطلب الثاني : الادارة المالية العامة والادارة المالية الخاصة ..... 45

المطلب الثالث : الدور الجديد للإدارة المالية ..... 48

المبحث الثالث : المدير المالي ..... 50

المطلب الأول : وظائف المدير المالي ..... 50

المطلب الثاني : هدف المدير المالي ..... 53

المبحث الرابع : النظام المحاسبي وعلاقته بالادارة المالية ..... 54

المطلب الأول : علاقة المخطط المحاسبي الوطني بالادارة المالية ..... 54

المطلب الثاني : علاقة النظام المحاسبي المالي بالادارة المالية ..... 54

المطلب الثالث : تأثير نظام المحاسبي المالي على الادارة المالية ..... 55

خلاصة ..... 57

## الفصل الثالث : دراسة حالة شركة الزغبيات

تمهيد ..... 59

المبحث الأول : تقديم مكان التربص ..... 60

المطلب الأول : تعريف شركة الزغبيات ..... 61

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للشركة ودراسة المناصب ..... 65

المطلب الثالث : نشاط الشركة ومراحل الانتاج بها ..... 70

المطلب الرابع : أهداف ومحيط الشركة وواقع المحاسبة بها ..... 78

المبحث الثاني : أهمية نظام المحاسب المالي ودور الادارة المالية في المؤسسة (شركة الزغبيات) ..... 81

المطلب الأول : مرتكزات النظام المحاسبي المالي في المحيط المؤسساتي 81

المطلب الثاني : دور الادارة المالية في المؤسسة ..... 82

المطلب الثالث : مدى تنطبيق النظام المحاسبي المالي على الادارة المالية في المؤسسة ..... 83

خاتمة ..... 85

المراجع ..... 88

الملاحق ..... 92

## فهرس الجداول


| الرقم | العنـــــوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | توزيع الاطارات بشركة الزغبيات | 70 |


## فهرس الأشكال


| الرقم | العنـــــوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | وظيفة التمويل والإدارة المالية في الشركة | 51 |
| 02 | موقع شركة الزغبيات | 63 |
| 03 | الهيكل التنظيمي لشركة الزغبيات. | 66 |
| 04 | رسم تخطيطي لمراحل الانتاج بالشركة | 77 |

# مقدمـــة

لقد سجل المخطط المحاسبي الوطني انفصالا عن النظرة المحاسبية الاستعمارية ولقد بدأت الجزائر بأول محاولتها بتعويض ما كان يعرف بالمخطط المحاسبي العام الذي كان ممتدا إلى ما كان متبعا في فرنسا لتصل إلى المخطط المحاسبي الوطني لكن بعد فترة معينة من الزمن أصبح هذا المخطط الوطني لا يتماشى مع اقتصاد السوق والتطورات التكنولوجية ولهذا فكرة الجزائر في البحث عن إجراءات وتعديلات من أجل تطوير هذا المخطط لكي يتناسب مع تطوراتها الاقتصادية للمؤسسة ومن خلال البحث المتواصل ظهر النظام المحاسبي المالي الذي جاء في وقت المناسب حيث أن المؤسسات الاقتصادية كانت في أمس إلحاد إليه من أجل تحسين وضعيتها الحرجة وسد الثغرات التي قد تؤدي بانهيارها أو فشلها ، ولقد أصبح هذا النظام سائد في جميع المؤسسات و الإدارات من بينها الإدارة المالية التي أصبحت تتعامل به من أجل السير الحسن للمؤسسة وجلب المستثمرين وزيادة أرباح المؤسسة .

**1 -الإشكالية الرئيسية :**

ما مدى تأثير النظام المحاسبي المالي على الإدارة المالية في المؤسسة.

**2 الإشكاليات الفرعية :**

- ما هي أسباب ظهور النظام المحاسبي المالي ؛
- في ظل النقائص المحاسبي المالي وكيف تم معالجتها حسب النظام المحاسبي المالي ؛
- ما هي الإضافات التي قام بها المخطط المحاسبي المالي للإدارة المالية ؛
- كيف تماشت الإدارة المالية مع النظام المحاسبي المالي .

**3 الفرضيات :**

- بناءا على النقائص والعيوب لدى المخطط المحاسبي الوطني تم اللجوء إلى النظام المحاسبي المالي ؛
- يتميز النظام المحاسبي المالي بالبساطة والسهولة في التطبيق ؛
- يعتبر النظام المحاسبي المالي مبني أساسا على المعايير المحاسبية الدولية ؛
- قام النظام المحاسبي المالي بعدة تغيرات على مستوى المؤسسات الاقتصادية والإدارات المالية .

**4 المنهج المتبع :**

للإجابة على الإشكاليات المطروحة والتساؤلات الفرعية ونظرا لطبيعة الموضوع اتبعنا المنهج التحليلي في الفصل الأول والمنهج الوضعي في الفصل الثاني وبالنسبة للفصل الثالث اتبعنا الدراسة الميدانية أي الجانب التطبيقي ويقصد بها دراسة حالة .

**5 أهداف وأهمية الدراسة :**

إن الأهداف المسطرة والمرجوة في بحثنا هي كيفية تحديد أثر النظام المحاسبي المالي على الإدارة المالية ومدى تماشي الإدارة مع هذا النظام .

**6 الدراسات السابقة :**

لقد وجدنا في ندرة الكتب التي تتحدث على النظام المحاسبي المالي الأمر الذي أدى إلى وجود صعوبة في إنجاز هذه المذكرة .

**7 مبررات اختيار الموضوع :**

- نوع التخصص العلمي يتناسب مع هذا الطرح .
- حداثة الموضوع وندرة البحوث المقدمة فيه .
- المساهمة بموضوع جديد يضاف كمرجع جديد للمكتبة تقدم من خلاله خدمة للقراء ويسمح للباحثين من الاستفادة منه .
- محاولة التعرف أكثر على النظام المحاسبي المالي

**8 محتوى البحث :**

قمنا بالإحاطة بجوانب الموضوع ثم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول الفصل الأول عبارة عن فصل تمهيدي تناولنا فيه عموميات المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي أما الفصل الثاني فكان حول الإدارة المالية ومدى تطبيق النظام المحاسبي المالي داخل هذه الإدارة أما الفصل الثالث فكان دراسة ميدانية حول تأثير النظام المالي على الإدارة المالية على الإدارة المالية في المؤسسة .

# الفصل الأول

## عموميات النظام المحاسبي المالي

**تمهيد :**

سجل المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 انفصالا عن النظرة المحاسبية الاستعمارية لسنة 1957 ، ففي 1969 بدأت الجزائر بأول محاولتها لتعويض ما كان يعرف المخطط الوطني الذي كان امتداد لما كان متبعا في فرنسا ، لتصل إلى المخطط المحاسبي الوطني الذي صدر في 29 أفريل 1975 وفقا للمرسوم 75-35 والذي تلاه قرار التنفيذ للمخطط المحاسبي الوطني في 23 جوان 1975 ، ولقد تم إصلاح هذا الأخير عدة مرات أخرها سنة 1998.

ومع بداية تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركز إلى اقتصاد السوق ، أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يستطيع مسايرة اقتصاد السوق وانفتاحه عن السوق العالمية مما يترتب عنه على بعض المؤسسات جلب استثمارات أجنبية للتكيف مع المتطلبات الجديدة كان إلزاما على الدولة الجزائرية إجراء إصلاحها على النظام المحاسبي الذي يتلاءم مع المعايير المحاسبية الدولية .

وتعتبر الجزائر من الدول التي باشرت في إصلاحات اقتصادية تتماشى مع التغيرات العالمية حيث قامت بإصدار قانون رقم : 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 يتضمن النظام المحاسبي المالي والذي يتوافق بدرجة عالية مع المعايير المحاسبة الدولية سواء من حيث الإطار ألمفاهيمي ، النظري أو من ناحية التقنية ، رغم وجود بعض الاختلافات التي ترجع أساسا إلى خصوصيات البيئة الاقتصادية الجزائرية

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى

- **المبحث الأول** : ماهية المخطط المحاسبي الوطني
- **المبحث الثاني** : الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

## المبحث الأول : ماهية المخطط المحاسبي الوطني

### المطلب الأول : عرض تاريخي للمخطط المحاسبي الوطني

عقب الاستقلال كان المخطط المحاسبي العام (PCG) لسنة 1957 محل التطبيق في المؤسسات الوطنية قبل إصدار المخطط المحاسبي الوطني ، حيث كان المخطط المحاسبي العام قد وضع في محيط ليبرالي لا يلبي حاجات أساسية. فكان لا يسمح بالحصول على معلومات لاستغلالها من طرف مسيري المؤسسات المالية والمخططين الوطنيين ، ومن أجل وضع سياسة تسييرية داخل المؤسسة الوطنية أوجب في تفكير النظام الذي يقوم على إشباع هذه الحاجات والسياسات الداخلية[1]. ولهذا فإن التنظيم الاقتصادي الذي تبنته الجزائر في مطلع التسعينات من القرن الماضي فرضت على النظام المحاسبي الجزائري التكيف معها وإدراك النقائص الموجودة فيه ، الأمر الذي أدى بالسلطات العامة إلى إسناد الأهداف التي تعتقد أنه من الضروري التركيز عليها إلى محاسبة المؤسسة أي بناء مخطط محاسبي وطني (PCN) سيساير أهداف وطموح اقتصاد الدولة ، وتنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسبي لتسهيل الرقابة وتسوية نقائص المخطط المحاسبي العام (PCG) الذي أصبح لا يلي حاجيات البلاد ، لذلك قام وزير المالية وبمقتضى الأمر رقم : 71- 180 المؤرخ في : 11 ذي الحجة 1391 هـ الموافق لـ 29 ديسمبر 1971 بتعيين لجنة مكلفة بالجزائر بتحضير و إعداد المخطط المحاسبي الوطني (PCN) [2].

[1] – الاسود مسعود وآخرون ،الاصلاح المحاسبي في ظل معايي محاسبية دولية ،مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير ،المركز الجامعي بالوادي ، 2010 ،ص 4 و5 .

[2] – حمادي نبيل ، محاسبة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي ،الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي لـ SCF وآليات تطبيقه في ظل معايير محاسبية دولية ،جامعة سعد دحلب ، جامعة البليدة يومي 13-14 أكتوبر 2009 .

حيث باشرت الجزائر في سنة 1969 أول محاولة للإحلال مكان المخطط المحاسبي العام بمخطط جديد ، ولكن في سنة 1975 تم وضع المخطط المحاسبي الوطني حيز التنفيذ بعد محاولة ثانية في عام 1972 للإحلال المخطط المحاسبي العام هذا المخطط أنجز من طرف المؤسسة الوطنية للمحاسبة ، بمساهمة المعهد الوطني للتخطيط والدراسات الاقتصادية ومختصين في شؤون التسيير و الاقتصاد الذين حددوا أساليب للمحاسبة حيث أعلن بموجب الأمر 75-35 مؤرخ في 19 أفريل 1975 .

**المطلب الثاني: مبادئ وأهداف المخطط المحاسبي الوطني**

**أولا- مبادئ المخطط المحاسبي الوطني :**

لم تكن هناك مبادئ مصرح عنها في نص المرسوم التنفيذي للمخطط المحاسبي الوطني إلا أننا نجد هذه المبادئ في سرد المواد القانونية :

- مبدأ الكيان القانوني :

المادة 01 من أمر 35-75 : تحدد المؤسسة الملزمة بتطبيق المخطط المحاسبي الوطني والمتمثلة في الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والشركات الاقتصادية المختلطة وكل المؤسسات الخاضعة للنظام الجبائي .

- مبدأ العملة النقدية :

نصت المادة 09 من أمر 35-75 : على استعمال العملة الوطنية .

- مبدأ القيد المزدوج :

تنص عليه المادة 09 من أمر 35-75 : الذي يقتضي تسجيل القيود وفق هذا المبدأ.

- مبدأ الجدية :

تنص عليه المادة 13 من الأمر 35-75 حيث تلزم المؤسسات بمسك الدفاتر المحاسبية وتسجيل التدفقات بعناية .

- مبدأ تسوية الدورات :

تنص عليه المادة 16 من الأمر 35-75 يحدد تاريخ إغلاق كل دورة في 12/31.

- مبدأ التكلفة التاريخية :

تنص عليه المادة 18 و21 من الأمر 35-75 في تقييم كل عناصر الميزانية .

- مبدأ الحيطة والحذر :

تنص عليه المادة 22 من الأمر 35-75 الذي بمقتضاه يسمح للمؤسسات بتأسيس مئونة لتدني قيم الأصول وذلك في حدود المعقول .

- مبدأ استقلالية الدورات :

ويمكن استنتاجه من خلال المبادئ السابقة الذكر بما في ذلك ضرورة القيام بالجرد السنوي عند نهاية كل دورة .

- مبدأ ثبات طرق القيم والحساب :

ويمكن استنتاجه من خلال مبدأ التكلفة التاريخية[1].

[1] – باهي يوسف وآخرون ،دراسة مقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي ،مذكرة ليسانس ،معهد العلوم التجارية ،جامعة الوادي ،2009 ،ص 38 .

**ثانيا – أهداف المخطط المحاسبي الوطني :**

يهدف المخطط المحاسبي الوطني إلى توحيد المفاهيم والمصطلحات ، تنظيم قواعد سير الحاسبات و إعطاء نماذج للوثائق للمؤسسة (الميزانية ، جدول حسابات النتائج) وكل الملاحق التي يتم إعدادها في نهاية كل دورة المحاسبية وهذا من أجل تسهيل المهمات التالية:

- العمل الحسابي بالدرجة الأولى : تسجيل ومعالجة البيانات المحاسبية و إعداد الوثائق المحاسبية الشاملة؛
- مراجعة ومراقبة الحسابات (الداخلية والخارجية )؛
- فحص وتدقيق المحاسبة من طرف المصالح الضريبية؛
- إعداد المحاسبة الوطنية؛
- عملية التحليل المالي لأوضاع ونتائج المؤسسة.

من خلال ما تطرقنا إليه أن المخطط الوطني وجد لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية إذ أنه يساعد الدولة على تجميع الأموال الضرورية والخاصة بالميزانية العامة لتنفيذ خطة النمو الاقتصادي والاجتماعي المفروض تحقيقها كما أنها تسمح للمؤسسات بتنظيم العمليات التي تقوم بها ومراقبتها [1].

[1] – محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،ط5 ،الجزائر ،2005 ،ص 36 .

## المطلب الثالث : مزايا المخطط المحاسبي الوطني

جاء المخطط المحاسبي الوطني محل المخطط المحاسبي العام الفرنسي ووضعت لذلك مجموعة من الخطوط العريضة التي تأخذ بعين الاعتبار في عملية الإصلاح ولهذا كانت من مزايا المخطط المحاسبي الوطني مايلي :

- القضاء على ثغرات المخطط المحاسبي العام الفرنسي الذي كان مطبق إلى سنة 1975؛
- أتى بتصنيف جيد وجديد في آن واحد للحسابات ومقارنة بالمخطط المحاسبي العام فالحسابات متجانسة ودقيقة؛
- وجد حلا لحسابات الصنف الرابع والخامس التي مكنت الأصول بجانب الأصول أو الخصوم وهي الآن حسابات تناظرية؛
- أمر بالتطبيق الجرد المستمر بالنسبة للمخزون؛
- أتى بعدد الوثائق الملحقة تكمل الوثائق الشاملة المعروفة؛
- أتى جدول حسابات النتائج بنتائج جزئية ذات أهمية معتبرة [1].

[1] – عرابة الحاج وحواس عبد الرزاق ،دوافع تطبيق المحاسبة الدولية في الجزائر ،الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية ،المركز الجامعي بالوادي ،يومي 17–18 جانفي 2010 .

## المطلب الرابع : نقائص المخطط المحاسبي الوطني

### أولا – النقائص المتعلقة بالجانب النظري للمخطط المحاسبي الوطني :

عند تقديم المخطط المحاسبي الوطني للتنفيذ أظهر العديد من التقصير على الجانب النظري من حيث الإطار المفاهيمي والمصطلحات المستعملة والحسابات المركبة .

**1- التقصير المفاهيمي :**

الإطار المفاهيمي يتلخص في كثير من التعاريف والتوضيحات وهذا ما لا نجده في المخطط المحاسبي الوطني ، إذ أنه غير واضح نسبيا لأنه لم لم يحدد ولم يوضح أهدافه ولا مستعملي المعلومات المحاسبية ، وأيضا الأسس والقواعد المحاسبية المرتبط بتعريف المفاهيم المحاسبية وتنسيق الحسابات يعطي النطاق الحالي للمخطط المحاسبي الوطني امتيازات لواضعي معلومات الاقتصاد الكلي فمثلا إعداد جدول حسابات النتائج يسهل حساب القيمة المضافة وكل النتائج الوسطية الأخرى ...إلخ ، غير أن هدف المحاسبة على المستوى الدولي هو تلبية حاجيات مستعملي المعلومات المحاسبية من المستثمرين المساهمين والملاك ، وحاجاتهم الأساسية بمعرفة الذمة المالية للمؤسسة من أجل بناء قرارات دقيقة ، لكن القوائم المنجزة وفق المخطط المحاسبي الوطني لا تحدد فعلا الذمة المالية للمنشأة وبالتالي وجب تعديلها إلى قوائم مالية لإجراء التحليل المالي وكما أن المبادئ المحاسبية المتعامل بها غير معبر عنها بشكل واضح ولم يتم إعطاء تعاريف واضحة لبعض المفاهيم مثل الأصول ، الخصوم ، الأموال الخاصة ، النواتج والتكاليف ...إلخ [1].

[1] - Imad Rezzeg Loubza ,nécessite d'accaparer le plan comptabilité national aux nouvelles engeances comptable internationales, mémoire PSG.ESC.2003-2004.P50

**2- التقصير على مستوى المصطلحات :**

ويتمحور في النقاط التالية :-

أ- عدم الدقة ووجود الكثير من الثغرات والغموض في بعض المصطلحات المستعملة؛

**ب-** المصطلحات القاعدية للمحاسبة غير معرفة بدقة مثل الصورة الصادقة ، الشفافية المالية منفعة المعلومات ، الأهمية النسبية ، استمرارية الاستغلال؛

**ج-** المخطط لم يعطي تعريفات دقيقة لبعض العناصر المحاسبية ونذكر على المثال لا انحصر مايلي :-

- الأصول ( مع مرجعية فكرة مراقبة المصادر ، الحوادث السابقة ، القوائم الاقتصادية المستقبلية )؛
- الخصوم ( مع مرجعية فكرة الواجبات الراهنة ، الوقائع السابقة ، خروج مصادر المستقبلية )؛
- النواتج ( مع مرجعية فكرة نمو المنافع الاقتصادية خلال سير النشاط وزيادة الأموال الخاصة )؛
- التكاليف ( مع مرجعية فكرة التقليل من المنافع الاقتصادية خلال القيام بالنشاط العادي للمؤسسة وتقليل الأموال الخاصة ).

**3- غياب فكرة الحسابات المركبة على مستوى المخطط المحاسبي الوطني :**

يطبق الدليل المحاسبي في صيغته الأصلية على المؤسسات الصغيرة ولا يشير إلى المجمعات التي من شأنها تم تأسيس المعايير المحاسبية الدولية ، وهذا سواء من الجانب المنهجي أو المحاسبي.

إن مشروع الدليل المحاسبي للشركات القابضة يفترض استعمال نفس القواعد على المجمعات مع منح هذه الشركات التي لها مساهمات في الخارج إمكانية تجميع حساباتها والناشطة في الجزائر ضئيلة جدا يفرض القانون هذا الإجراء على المؤسسات المسعرة في البورصة [1].

**ثانيا – النقائص المتعلقة بالجانب التقني للمخطط المحاسبي الوطني :**

تتعلق هذه النقائص بالإطار المحاسبي وتصنيف الحسابات ، الوثائق الشاملة ، الجرد الدائم وقواعد التقييم ، و التعاريف وقواعد سير الحسابات ومعالجة بعض العمليات، الوثائق المحاسبية للمحاسبة الجبائية:

**1- نقص بعض الحسابات على مستوى مخطط المحاسبي الوطني :**

من ناحية الإطار المحاسبي للمخطط المحاسبي الوطني لم يعطي بعض الحسابات ويتم ذكر بعض الحسابات غير الواردة في المخطط المحاسبي الوطني [2]

**أ- -المجموعة الأولى :**

رأس مال البشري رأس مال مسدد ، رأس مال غير مسدد ، علاوات تحويل سندات الاستحقاق إلى أسهم ، المئونات النظامية ، علاوات المهن ، علاوات التسديد .

**ب- -المجموعة الثانية :**

المصاريف الموزعة على عدة سنوات ، الأراضي غير المهيأ مباني على أرض النشاط ، الاستثمارات المالية ،القرض ألإيجاري .

[1] – imad razzeg loubza. نفس المرجع السابق ،ص51 .

[2] – سيدي علي ساعد واسماعيل رزقي ، دراسة نقدية للمخطط الوطني ، مذكرة ليسانس ، علوم تجارية ، مدرسة العليا للتجارة ، جامعة الجزائر ، 2006 ،ص13 .

ج- **المجموعة الثالثة :**

النواتج المستقبلية ، الإعانات المستقبلية ، مئونة نقص قيمة المجمعات ، مئونة نقص قيمة الحسابات المالية .

**2- تصنيف وتبويب الحسابات :**

لا يوجد أي تمييز أو فصل بين الأصول المتداولة أو الأصول غير المتداولة ، وبين الخصوم غير التجارية إن تصنيف الديون حسب طبيعتها وليس حسب سيولتها ومدة الوفاء بها مما يجعل عملية التحليل المالي صعبة ، حتى جداول الحقوق والديون تعطي التحليل في شكل ثاني بعد إجراء التعديلات لتصنيف الحسابات بعد تصنيفها حسب طبيعتها.

لقد تم تعريف المجموعات الأولى والثانية والثالثة على أساس نظرة قانونية للمؤسسة لا تسمح بإعطاء أدوات الإنتاج وعدم الفصل بين أصول الاستغلال وأصول خارج الاستغلال.

**3- الوثائق الشاملة :**

يبلغ عدد هذه الجداول 17 جدول مهما كان حجم ونشاط المؤسسة ، ونظرا لغياب تطبيق مبدأ الأهمية النسبية فإن كل المؤسسات حتى الصغيرة منها مهتمة بتقديم كل المعلومات المقدرة في المخطط المحاسبي الوطني .

أ - **الميزانية :**

شكل الميزانية لا يقدم معطيات عن الدورة السابقة للقيام بعملية المقارنة ، فالقيام بعملية المقارنة لا بد من الرجوع إلى الجداول التفسيرية .

لا يظهر في جانب الأصول المجاميع الجزئية مثل : الأصول المتداولة والذمم الطويلة والقصيرة المدى ونفس الشيء في جانب الخصوم فيما يتعلق بالديون الطويلة الأجل والقصيرة ، وعلى مستوى الميزانية الوضعية الاقتصادية .

**ب – جدول حسابات النتائج :**

هنا أيضا ، الشكل الذي يقدم فيه جدول حسابات النتائج لا يقدم معطيات عن نشاط الدورة السابقة ، كما أن جدول حسابات النتائج لا يسمح بالتميز بين النتيجة الجارية والنتيجة المالية ولا يقدم بعض الأرصدة الوسيطة المعروفة على المستوى الدولي .

كما أن النتيجة التي يقدمها جدول حسابات النتائج ليست مؤشر على فعالية و نجاعة تسيير المؤسسة لأنه يتضمن عمليات ذات خصائص اجتماعية وممولة بواسطة التكاليف الاستثنائية .

**جـ – جدول الشروحات أو الملاحق :**

جدول حركات الذمة ليس بجدول التمويل وليس بجدول التدفقات المالية ، في المقابل يسمح بإجراء مقارنة بالدورة السابقة الغائبة في الميزانية والضرورية في عملية التحليل المالي .

- جدول الأموال الخاصة يعطي التحليل على أساس أصل الأموال الخاصة وليس على أساس تغيرات الأصول الصافية ؛
- جدول الالتزامات لا يقدم جل المعلومات حول الالتزامات المستلمة أو المعطاة المسجلة محاسبيا ، وجدول الحسابات المتنوعة يعطي معلومات قصيرة وجزئية ؛
- الجداول الأخرى تتضمن تحليل عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج حسب طبيعتها .
- الجداول التفسيرية لا تبدوا لها فائدة للمؤسسة وشركائها ، نظرا لأنها تشكل تحليل مفصل حسب طبيعة عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج ولا تسمح أيضا بتقدير

أحسن لوضعية المؤسسة ، حيث تعتبر الجداول التفسيرية أكثر نفعا للمحاسبة الوطنية بتزويدها بالمعلومات للإنجاز مجاميع الاقتصاد الكلي[1] .

**4-الجرد الدائم :**

لقد فرض المشروع الجزائري على جميع المؤسسات مهما كان حجمها وطبيعة نشاطها أن تتبع طريقة الجرد الدائم من أجل متابعة مخزونها ورغم أن هذه الطريقة قد لا تتناسب و إمكانيات بعض المؤسسات من أجل متابعة المشتريات والمبيعات و المخزونات ، وتعدد النشاطات والبعد الجغرافي لبعض الوحدات يبرز صعوبة استعمال الجرد الدائم في المؤسسات .

**5-قواعد التقييم :**

اعتمد المخطط المحاسبي الوطني التكلفة التاريخية كطريقة للتقييم لكن لم يوصى بالطرق التقييم عند تاريخ الجرد ، حيث لا توجد أي طريقة أوصى بها المخطط المحاسبي الوطني لتقييم مدخلات ومخرجات المخزون ، إذا أعطيت الحرية للمؤسسات في اختيار الطريقة الأكثر توافقا مع خصائص المخزون .

لم يتناول المخطط المحاسبي الوطني تعريف كل من تكلفة الحيازة ، وتكلفة الشراء ، تكلفة الإنتاج ، المصاريف الملحقة ، الأعباء المباشرة وغير المباشرة ، المخطط لم يدقق في تحديد طرق حساب الإهتلاك ، ولم يحدد معدلات الاهتلاك ، و إجراء تكوين المؤونات لنقص المخزونات والحقوق المشكوك فيها .

إن قواعد سير الحسابات وجيزة جدا ، و إن تعاريف بعض الأصناف وتسميتها لا تتطابق مع محتوياتها .

[1] – محمد خميستي بن رجم ، مداخلة بعنوان انتقال من مخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي ،ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي في النظام المحاسبي المالي، واليات تطبيقه في ظل معايير دوليه ،كلية العلوم،13-14 أكتوبر 2009 .

**1- المجموعة الأولى :**

تحتوي ضمن عناصرها حسابات الارتباط بين الوحدات ، نتائج رهن التخصيص مئونات الخسائر والتكاليف التي لا تتضمن وسائل تمويل متاحة أو متروكة تحت تصرف المؤسسة .

**2- المجموعة الثانية :**

مصطلح المصاريف الإعدادية لا يعكس محتوى هذا الحساب لأن بعض المصاريف ملتزم بها بعد بداية استغلال المؤسسة ( كمصاريف التطوير ) غير أن مصطلح المصاريف الإعدادية يمثل مصاريف مدفوعة مسبقا قبل بداية النشاط .

**3- المجموعة الثالثة :**

تحتوي على حسابات ل تمثل أبدا الديون كحسابات الأصول الدائنة ، النواتج المسجلة مسبقا ، الإيرادات في انتظار التحميل و الكفالات .

**4- المجموعة الرابعة :**

تحتوي على حسابات لا تتضمن حقوق وهي حسابات الخصوم المدينة ، المصاريف المدفوعة مسبقا ، نفقات في انتظار التحميل والكفالات .

## المبحث الثاني : الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

### المطلب الأول : تعريف النظام المحاسبي المالي :

بدأت الإصلاحات حول المخطط الوطني للمحاسبة خلال سنة 2001 ممولة من قبل البنك الدولي ، بالتعاون مع العديد من الخبراء والمجلس الوطني وتحت إشراف وزارة المالية .

ولقد عرف قانون 07-11 الصادر بتاريخ 15 ذي القعده الموافق ل25 نوفمبر 2007 في ( المادة 03 ) المتضمن النظام المحاسبي المالي (ج.ر 74 مؤرخة في 2007/11/25 ) .

« نظام يهدف إلى تنظيم المعلومات المالية حيث يسمح بتخزين المعطيات القاعدية والعديد عن طريق تصنيفها ، تقييمها وتسجيلها ويهدف أيضا إلى عرض كشوف ( جداول مالية ) تعكس الصورة الصادقة والوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية » .

وهناك تعريف آخر يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية و مدونة حسابات ، تسمح بإعداد القوائم المالية على أساس المبادئ المحاسبية العامة المعترف بها والتي سبق وأن اشرنا إليها . ويعتبر هذا الإطار من بين المفاهيم الجديدة التي جاء بها هذا النظام ، وتعتبر بمثابة إضافات هامة بالمقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني نسخة 1975. كما يبرز المفاهيم ويحدد المبادئ التي تشكل على أساس إعداد القوائم المالية ، ويكون بذلك قاعدة هامة تعتمد عليها الإجراءات المحاسبية .

## المطلب الثاني : أسباب ومراحل النظام المحاسبي المالي

### أولا : أسباب ظهور النظام المحاسبي المالي :

هناك بعض الأسباب الخاصة أدت إلى الانتقال للنظام المحاسبي المالي والتي نوردها فيما يلي :

- يعتبر المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ؛
- ظهرت في عدة بلدان احتياجات إضافية في تمويل من القطاع الخاص وذلك بعدما تحولت مهمة الدولة من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه ؛
- عند البحث عن موارد مالية جديدة أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية؛
- يتطلب تطور المؤسسات احتياجات معتبرة من الموارد المالية في الإطار الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالحدود الجمركية ؛
- يشترط عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية ، الامتثال بالمعايير المحاسبية الدولية ؛
- يستلزم التفتح الاقتصادي باستعمال معلومات صحيحة وموثقة وموحدة ومعدة وفق معايير محاسبية دولية ، وذلك تسهيلا لنقل معلومات اقتصادية لعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعددة الجنسيات ؛
- تحول دور الدولة في الميدان الاقتصادي والتجاري ، من طرف فعال إلى دور منظم؛
- أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى مع التوجه الاقتصادي الحالي للبلاد ؛
- يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى مستلزمات جبائية وتم وصفه أنه نظام مؤسس بتحديد الضريبة ؛
- أصبحت النظرة القانونية للمخطط المحاسبي الوطني تطغى على النظرة الاقتصادية؛

- بحث على أكثر ضمانات عند وقوعها المتحمل في الإفلاس ، أصبحت المؤسسات عبر المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ " الحيطة والحذر " بصفة مبالغ فيها عوض لمبدأ " الصورة الوفية " ؛
- يفتقر نظام 1975 للإطار المفاهيمي الذي من شأنه أن يقلل من البدائل المقدمة من طرف المهنيين عند تقديم الحلول تخص نفس الإشكالية .

كل هذه الأسباب وغيرها دفعت الجزائر للتخلي عن المخطط المحاسبي الوطني و إعداد النظام المحاسبي المالي ذو مرجعية دولية[1] .

**ثانيا – مراحل انجاز النظام المحاسبي المالي :**

لقد مر التشريع المحاسبي الجزائري منذ الاستقلال بثلاثة مراحل أساسية وهي:

**أولا – الفترة من 1962 إلى 1975 :**

خلال هذه المرحلة تم الاعتماد على المنظومة التشريعية والقانونية الفرنسية وذلك نظرا للفراغ الحاصل في الجوانب المختلفة للحياة العامة غداة الاستقلال ،فأصدرت الحكومة الجزائرية القانون الأساسي رقم 157/62 الصادر في تاريخ 1962/12/31 والقاضي بتمديد العمل في النصوص القانونية الفرنسية باستثناء التي لها علاقة بالسيادة الوطنية ، وذلك لإعطاء الوقت الكافي للبدء في إصدار التشريعات الوطنية ، فاستمر العمل التشريع الفرنسي في مجال المحاسبة والمتمثل في المخطط المحاسبي العام لسنة 1957 (PCG) إلى غاية نهاية 1975 ، وكان هذا النظام كافيا لاستجابة متطلبات تلك المرحلة خاصة العمل على ضمان الاستمرارية في تدفق المعلومات الاقتصادية والمالية الموجهة إلى الإدارة الوطنية ومنها إدارة الضرائب وتميزت هذه الفترة من الناحية التنظيمية بتأسيس هيكل جديد

[1] – جمال لعشيشي ،محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي ،دار متيجة للطباعة ،الجزائر ،2010

يشرف على مهنة المحاسبة ، ممثلا بالمجلس الأعلى للتقنية المحاسبية (CSTC) ، كما تم تنظيم مهنة الخبير المحاسب والمحاسب[1] .

**ثانيا – الفترة من 1975 إلى 2007 :**

وشهدت هذه الفترة عدة تحولات تشمل كل جوانب الحياة العامة والخاصة منها الاقتصادية ، وبما أن المحاسبة أداة لترجمة العديد من هذه الجوانب فكان إلزاما عليها مسايرة ذلك ، تتم إصدار النظام المحاسبي والمتمثل في الأمر رقم : 35/75 الصادر في 29 أفريل 1975 والمتعلق بالمخطط المحاسبي الوطني ( PCN ) ، حيث بدأ العمل به ابتداء من 01 جانفي 1976 .

يهدف هذا القانون الى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص (المحاسبة المالية)، وكذا شروط وكيفية تطبيقه ومنها الاقتصاد والمحاسبة و الإفصاح المحاسبي للنشاطات الوطنية مع التغير الحاصل في تنظيم هذه النشاطات حسب التوجه الاقتصادي الجديد المتسم بالاشتراكية من جهة أخرى .

ولقد اعتمد في تصميم هذا المخطط على النموذج المبسط ، أي اعتماد المحاسبة العامة دون المحاسبة التحليلية ، مع العلم أن هذا المخطط موجه أساسا للمؤسسات التي تمارس أنشطة تجارية وصناعية ، مع إهمال الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل نشاط البنوك ، شركات التأمين والمستثمرات الفلاحية [2].

ولقد استمر العمل بهذا القانون (الأمر 35/75) دون مشاكل ميدانية لغاية نهاية الثمانيات أين بدأت الإصلاحات الجديدة ابتداء من 1988 حيث بدا التفكير في تغيير النهج

[1] – مختار المسامح ،النظام المحاسبي المالي واشكالية تطبيق ومعايير المحاسبة الذولية في اقتصاد غير مؤهل ، الملتقي الدولي الاول للنظام المحاسبي المالي ،المركز الجامعي بالوادي،17–18 جانفي 2010

[2] – شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، الجزء الأول ، مكتبة الشركة الجزائرية أبو داود ، الجزائر، 2008 ص13

الاقتصادي المتبع من اقتصاد إداري موجه إلى اقتصاد تتحكم فيه وتسيره قوى السوق، وهنا بدأت تظهر محدودية المخطط المحاسبي الوطني للتكفل بالانشغالات الجديدة ، مما أدى إلى ظهور نقائص كثيرة عليه ، منها ما يتعلق بالمفاهيم ومنها ما يتعلق بالجانب العملي الميداني ، ويمكن حصرها في النقاط التالية :-

**1-نقائص الجانب المفاهيمي:**

**أ- انعدام الإطار المفاهيمي :**

يعمل الإطار المفاهيمي في مجال المحاسبة على تحديد المبادئ والأهداف التي تقوم عليها القواعد المحاسبية وإعداد القوائم المالية ، وإذا ما طبقنا هذا على المخطط المحاسبي فإننا نجده يفتقر إلى هذا الإطار وهذا ما أضفى سكونا وجمودا على العمل المحاسبي ، و كثير وكثير من الأحيان تأتي الحلول من المهنيين ، لكن عدم استنادهم على إطار عام وموحد يجعل من حلولهم هذه مجرد اجتهادات شخصية وكثيرا مالا تكون متماثلة وهذا ما يتعارض مع أسس المحاسبة .

**ب-عدم تحديد مستخدمي القوائم المالية :**

مما يعاب على المخطط المحاسبي الوطني هو تركيزه منذ البداية على الجانب التقني المحاسبي ، وعدم تحديده لنقاط منها تحديد مستخدمي القوائم المالية ، حتى و إن كان الاستنتاج المنطقي من طريقة تسجيل بعض الأحداث الاقتصادية يركز على الجانب الاقتصادي الكلي ، أي أن المستخدم المفضل أو الأكثر أهمية هو الدولة وهذا المفهوم يضع خطا بين الدولة كممثلة للاقتصاد الوطني والحكومة كطرف يهتم بالضرائب والتنظيم الاقتصادية .

**ج- التنميط المحاسبي :**

لم يقدم المخطط المحاسبي الوطني طريقة لوضع المعايير المحاسبية ، وترك الأمور التجديدية على مستوى المحسابات القطاعية للقيام بمهمتها بالنسبة للقطاعات المعنية ، مما نتج عنه تعدد المخطط المحاسبي وذلك حسب كل قطاع ، أيضا نجد عدم تطوير المحاسبة التحليلية والتحليل المالي كان بسبب غياب هذه المعايير المحاسبية [1].

**د- نوع ومحتوى القوائم المالية :**

نجد أن المخطط المحاسبي الوطني يقدم الميزانية وجدول حسابات النتائج ، فحين أهمل جدول مهم هو جدول تدفقات الخزينة الذي يقدم تطور قيمة المتاحات بين بداية الدورة ونهايتها ، كما يسمح بمعرفة وحصر كل التدفقات التي سمحت للمؤسسة بتحقيق توازنها المالي من دورة لأخرى ، كما نسجل كثرة الجداول الملحقة التي وصلت إلى 15 جدولا ملحقا إضافيا ، مما قد يؤدي إلى إهمالها من طرف المستعملين بسبب كثرتها وضعف المعلومات التي تقدمها هذه الجداول لمستعملي المعلومة المحاسبية ، ويرجع ذلك إلى التوجه الاقتصادي الذي كان سائدا والذي لا يهمه تكوين وتراكم رأس المال بقدر ما يهمه تكوين الإنتاج وحجم وسائل الإنتاج المسخرة لذلك .

**هـ- عدم توافق المخطط مع المقاييس المحاسبية الدولية :**

من بين الانتقادات الأساسية التي يمكن توجيهها إلى المخطط المحاسبي الوطني هو عدم توافقه مع المقاييس المحاسبية الدولية ، وذلك في كل جوانبه لا من حيث الإطار المحاسبي العام ولا من حيث المبادئ والمصطلحات ، إذا لا تتوافق المعلومة المنتجة من طرف المخطط المحاسبي الوطني مع الخصائص المحددة من طرف هيئة المقاييس المحاسبية الدولية .

[1] – مختار مسامح ،نفس مرجع السابق

ويشكل ذلك عائقا كبيرا أمام استغلال المعلومات المحاسبية المنتجة من طرف المخطط المحاسبي الوطني من الهيئات الخارجية في حالة توجه الشركات الجزائرية إلى الخارج أو أمام استغلال المهنيين المحليين للمعلومة المحاسبية المنتجة من طرف الشركات الأجنبية .

**2-نقائص من جانب العملي الميداني :**

يعتبر المخطط المحاسبي الوطني بمثابة قانون الأعمال المهنية وبالتالي فالجانب العملي الميداني هو الذي سيحكم عليه من حيث نجاحه أو فشله ومن حيث مدى اهتمامه بمختلف الحالات ، أما تحديد النقائص العملية فيمكن تلخيصها في الجوانب الثلاثة التالية :

أ- **نقائص تصنيف عمليات موجودة عند الإصدار :**

هناك لم يأخذها المخطط المحاسبي بحيث الاعتبار رغم وجودها عند إصدار القانون ولم يدرجها في تصنيفاته ، وتذكر على سبيل المثال

- **في المجموعة 1 :** مئونات تنظيمية ، علاوة تحويل السندات إلى أسهم ؛
- **في المجموعة 2:** حسابات فرعية للأراضي حسب أنواعها،الاصطلاحات والترميمات الكبرى [1]؛
- **في المجموعة الثالثة :** مخزون الأراضي ( مهمته وكالات التنظيم العقاري )؛
- **في المجموعة الرابعة :** الإيداعات لدى الموثقين .

ب- **نقائص في التكفل في أحداث لاحقة :**

بسبب التطور الاقتصادي الذي حدث في التسعينات نتيجة الإصلاحات الاقتصادية وظهور أعمال ومهن جديدة ، ظهرت أنواع جديدة من العمليات والأحداث والتي لم تذكر في المخطط المحاسبي الوطني ، ومن أهم هذه الإعمال والوضعيات نذكر :

[1] – مختار مسامح ، نفس مرجع السابق ،

- الأشغال المتراكمة بالنسبة لمؤسسات الباء والخاصة بترقية العقارية ؛
- الأصول الخاصة بالشركات المحولة إلى شركات قابضة ؛
- وضعية شركات تسيير مساهمات الدولة من حيث تسجيل أسهم الشركات المرتبطة بها؛
- مقابل خدمات التسيير التي تحصل عليها شركات تسيير المساهمات .

ومما سبق ، نجد أن هذه النقائص وغيرها من الفجوات التي ظهرت في المخطط المحاسبي الوطني ، كانت وراء التوجه إلى إنشاء نظام محاسبي جديد يتماشى مع الأحداث الاقتصادية من جهة ، وينسجم مع النظم المحاسبية الدولية من جهة أخرى .

**ثالثا – الفترة من 2008 إلى 2010 :**

في أواخر سنة 2007 تم إصدار قانون رقم 11/07 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 ، والمتضمن النظام المحاسبي المالي ( SCF ) الذي سيعوض عند تطبيقه المخطط المحاسبي الوطني ، وقد شرع بالعمل به ابتداء من 01 جانفي 2010 [1].

**المطلب الثالث : أهداف ومميزات النظام المحاسبي المالي**

**أولا : أهداف النظام المحاسبي المالي :**

سيساهم تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المكتب الدولي للمعايير المحاسبية بلا شك في تحسين جودتها وسيساعد في تحقيق أهداف عدة يمكن أن نذكرها كما يلي :

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛
- تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية ؛

[1] – مختار مسامح ن نفس مرجع السابق

- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية و أكثر شفافية؛
- تقديم عناصر الميزانية وفق مبدأ الصورة الوفية والعادلة ؛
- توفير معلومة مالية مفهومة وموثقة دوليا ؛
- إعطاء صورة حقيقية للوضعية المالية ، الأداء والتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسات ؛
- جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط في نفس القطاع داخل الوطن أو خارجه ؛
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق ؛
- استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول [1].

**ثانيا – مميزات النظام المحاسبي المالي :**

يمتاز النظام المحاسبي بعدة مميزات نذكر منها ما يلي :

- اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر و إنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة، ومن ضمن ثلاث مرجعيات محاسبية،أوروبية ،أمريكية،IAS/IFRS، إختار هذا الأخير؛
- احتوائه على نصوص صحيحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل ولطرق التقييم و إعداد القوائم ، وهذا ما يجد من التأويلات الخاطئة الإرادية واللاإرادية ؛
- يوفر معلومات مالية واضحة ومتوافقة قابلة للمقارنة و أخذ القرار ، وهذا تلبية لحاجة المساهمين خاصة الحاليين منهم أو المستقبليين ؛

[1] – الجريدة الرسمية ، المادة 1 – 2 من القانون 11/7 المؤرخ في : 2007/11/25 المتظمن النظام المحاسبي المالي،العدد 74 .

- الاعتماد الدولي الذي يقرب تطبيق النظام المحاسبي المالي للتطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالتسيير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد و إنتاج معلومة مفصلة ؛
- التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية والمحتملة الذين يملكون معلومات مالية عن المؤسسات على حد سوى منسقة ، قابلة للقراءة وتسمح بمقارنة واتخاذ القرار ؛
- إمكانية المؤسسات ( الكيانات )، الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة [1].

**المطلب الرابع : تحديات النظام المحاسبي المالي**

إن المؤسسات الوطنية الجزائرية بوجه خاص والاقتصاد الوطني بوجه عام يعيش واقعا ربما يكون عائقا أمام النظام المحاسبي المالي ، ومن التحديات التي ستواجه تطبيق هذا النظام نجد على العموم :

- إن النظام القديم تأصل وتجذر في المؤسسات الاقتصادية ولدى المحاسبين والخبراء والأكاديميين لأكثر من ثلاث عقود من الزمن وبالتالي من الصعب التخلي عنه ؛
- تدرب المحاسبين والخبراء على النظام المحاسبي الوطني لسنوات عديدة و أتقنوه ، وهناك من عمل به لمدة أكثر من جيل كامل (منذ 1976 ) فمن الصعب جدا التحول إلى النظام المالي وخاصة أنه من المفترض أن الأهداف المحاسبية للنظام الوطني راسخة في ذهنيات وعادات المحاسبين مما يحتاج لوقت كبير من أجل تغييرها ؛
- العديد من الخبراء والمحاسبين والطلاب والأكاديميين لا يعرفون عن النظام المحاسبي المالي الشيء الضروري للتكيف معه .

[1] – بن ربيع حنيفه ، الواضح في المحاسبة المالية وفق للمعايير الدولية ، الجزء الاول ، دار هومه ، الجزائر 2010 ، ص22.

- إن أنظمة تسيير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا وغير متنوعة ، والعمود الفقري للتسيير في هذه المؤسسات هو نظام المحاسبة العامة وهذا ما يؤدي إلى طرح الأسئلة التالية – كيف تستطيع هذه المؤسسات تغيير هذه الحالة – وهل يكون نظام محاسبي واحد لكل الشركات أو يكون هناك تمييز بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة ، والحسابات الفردية والجماعية ؛
- النظام المحاسبي المالي هو نظام يهدف كما سبق للإشارة إليه إلى تحقيق المصداقية والشفافية في مختلف الكشوف والقوائم المالية وهو تطبيق من تطبيقات الحكم الراشد أو ما يصطلح عليه بحوكمة الشركات ، وهذا صعب تطبيقه في البيئة الاقتصادية والمؤسساتية الجزائرية بسبب عدة اعتبارات وسلوكيات متراكمة ؛
- عدم تحمل المؤسسات الجزائرية نفقات تحول الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي[1].
- غياب الرابط بين المحاسبة والجباية فهذا الاتصال يبرر بالرغبة في مراقبة المؤسسة وتفادي التهرب الجبائي و أهمية الجباية كمصدر للتمويل ، كما أن القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هذا النظام مثل قوانين الجباية الغائبة ؛
- غياب الرؤية الاستراتيجة للتخطيط السليم للدخول في تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي سوف ينجم عنه مشاكل كبيرة في التسيير[2] .

[1] – آيت محمد مراد و سفيان ابحري ، مداخلة في محور الثاني بعنوان النظام المحاسبي المالي في الجزائر ، (تحديات واهداف) ،جامعة الجزائر بومرداس، يومي 29–30 نوفمبر 2011 .

[2] – آيت محمد مراد ، سفيان أبحري ، نفس المرجع السابق .

## خلاصة الفصل

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي باعتباره خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية حيث أصبح يتماشى مع الأوضاع الراهنة ويستجيب من متطلبات كل المتعاملين من المستثمرين والمقرضين وغيرهم من الأعوان الاقتصاديين قصد توفير معلومات مالية واقية وتدعيم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسات المالية .

ولقد أحدث النظام عدة تغييرات منها ما يتعلق بالتحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مطلع التسعينيات و أخرى متعلقة بالمحيط الاقتصادي .

ويساهم النظام المحاسبي المالي في تقديم الوضعية للمؤسسة بكل دقة وشفافية وكشف المعطيات الجديدة وتقييم وضعها بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى وتحديد نقاط القوة والضعف بوضوح لإظهار قدرتها التنافسية بالنسبة للمؤسسات المالية الأخرى .

# الفصل الثاني

## الادارة المالية

**تمهيد :**

تعتبر الإدارة المالية وظيفة متكاملة للقرارات المالية ،ولقد تغيرت هذه الوظيفة خلال الزمن مثل غيرها من الوظائف المتخصصة ،كما أنها مرت بعدة مراحل حتى وصلت إلى وضعها الحالي ،وقد تعددت المداخل الخاصة بمعالجة موضوع الإدارة المالية ،كمدخل وظيفي ،والذي يقوم على توظيف وتحليل الوظائف التي تمارسها داخل نطاق الإدارة المالية ،وتحديد مهام هذه الوظائف و أدوارها ،كالتخطيط المالي والرقابة ...إلخ ،و المدخل التحليلي باعتبار أن أي خطوة تتخذ في هذا المجال لابد أن تتبعها دراسة تحليلية مفصله لتحديد مكونات المشكلة ،والعلاقة بين هذه المكونات على القرارات التي تتخذ في المجال المالي .

وعلى ضوء هذا التأكيد نرى أن المتخصصين الماليين ودراساتهم التي تناولت موضوع الإدارة المالية كمنهج متخصص قد تفاوتت في تحديد تسمية ومضمون هذه الوظيفة منذ ظهورها كعقل متخصص في بداية القرن العشرين حتى الوقت الحاضر .

تعطي صورة شاملة للإدارة المالية ويحدد إطارها في ضوء عملية اتخاذ القرارات المالية وربطها مع الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها .

## المبحث الأول : ماهية الإدارة المالية

### المطلب الأول : تطور ومفهوم الإدارة

**اولا – تطور الإدارة المالية :**

لقد تطورت الإدارة المالية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين تطورا كبيرا وقد كان هذا التطور من المستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه منشأة الأعمال ،إذ تميزت هذه الفترة بزيادة حدة المنافسة و ازدياد حدة التضخم و ازدياد التدخل الحكومي المباشر وغير مباشر في النشاط الاقتصادي ،كما تميزت بالتقدم التكنولوجي الهائل ،وعظم المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال ،و قد أصبح واضحا أن النمو الاقتصادي للدولة ،بل وبقاء المنشآت ذاتها في ميدان الأعمال يتوقف إلى حد كبير على كفاءة أداء الوظيفة المالية بما يسمح بمواجهة تلك التحديات ،و لذلك فقد حضت الإدارة المالية باهتمام كل الأكاديميين والمدراء الماليين ،وأهميتها للأكاديميين لكونها حقل مصرفي مستمر في التطور وفيها الكثير من المجالات التي لازالت تشكل جدلا معرفيا ولم تحل وهذا يتطلب المزيد من البحث ،و أهميتها للمدراء الماليين في التطبيق لأن أغلب القرارات الحاسمة في المنشآت هي قرارات مالية ولهذا فإن فهمهم للإدارة المالية يمدهم الكثير من المفاهيم والتحليلات التي تجعلهم يتخذون قراراتهم بمهارة. كما للإدارة مجال كبير للحصول على النجاح الباهر وهو الاستثمار ،فإن كانت الإدارة المالية توزع مواردها بشكل صحيح بين الاستهلاك والاستثمار وكذا اختيار الفرص الاستثمارية المواتية وكيفية الحصول على الأموال اللازمة للاستهلاك و الاستثمار فهذا يجعل نجاحها مضمون ومسيرة الإدارة تمشي بشكل صحيح ودون عراقيل[1].

[1] - الحاج محمد العمامري ، مدخل في الإدارة المالية ، دار المناهج، عمان 2007 ، ص 13 .

**ثانيا – مفهوم الإدارة المالية**

يمكن تحديد مفهوم الإدارة المالية كالآتي ،" الإدارة المالية هي تلك الإدارة التي تقوم بنشاطات متنوعة وذلك من خلال تنفيذها لوظائف فنية متخصصة كالتحليل المالي ،تقييم المشروعات إعداد وتغيير التقارير المالية ،الموازنات التقديرية ،الاندماج ،و إعادة التنظيم المالي وغيرها ،وذلك من خلال تنفيذها لوظائف إدارية كالتخطيط ،التنظيم ،التوجيه ،الرقابة ،ولكن بصيغة مالية و بإنجاز الوظائف بكفاءة وبالتالي تستطيع تحقيق الأهداف المحددة لها وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة [1].

كما أننا نمكن أن نصيغ الإدارة المالية بمفهوم آخر و هي " الإدارة المالية عبارة عن إدارة العمليات أو إدارة التسويق أو هي عن عملية اتخاذ القرار التي تتعلق بالتخطيط للحصول و استخدام للأموال بطريقة تمكن في تحقيق الأهداف المطلوبة وتشمل هذه العملية التقويم للموجودات والمطلوبات وحق الملكية[2] .

**المطلب الثاني : وظائف الإدارة المالية**

تعتبر الإدارة المالية جزءا من الإدارة الشاملة للمؤسسة وبالتالي فهي مسئولة عن إدارة الأمور المالية للمؤسسة بالتنسيق مع الوظائف الإدارية الأخرى ،بشكل عام يمكن التحديد للوظائف التالية للإدارة المالية

[1] - عبد الحليم كراجة و آخرون " الإدارة وتحليل مالي " ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر ، عمان 2000 ، ص 14.
[2] - الحاج محمد العمامري ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

**اولا – التخطيط المالي :**

تعتبر وظيفة التخطيط من أهم وظائف المدير العام وتتعلق هذه الوظيفة بدراسة وتقدير حركة الأموال والحصول على صورة شاملة للعمليات ونشاط المؤسسة ووضع الخطط التي يسير المشروع عليها في المستقبل لمعرفة الاحتياجات المالية له سواء كانت قصيرة المدى أو طويلة المدى[1].

**ثانيا – المساعدة في القرارات الاستثمارية :**

تتعلق قرارات الاستثمار أساسا في اختيار هيكل الاستثمار وتحديد حجم الاستثمار سواء من ناحية المقدار أو من ناحية التشكيل وتعتبر هذه القرارات من أصعب و أعقد قرارات الإدارة المالية بسبب طبيعة العملية الاستثمارية ذاتها .

ومن أهم ما يشار إلى تحديد وبدرجة من الدقة مقدار كل عنصر من عناصر الاستثمارات ،كما أن عملية الاستثمارات تمر بعدة عناصر من أهمها معايير تقييم المشاريع الاستثمارية و التي تتضمن ما يلي :

**1- تقييم الاستثمارات في ظل ظروف التأكد :**

يقصد بظروف التأكد ،هو توفر كافة المعلومات عن البدائل المقترحة (المعلومات المعطاة) ،تلك المعلومات التي تسمح بإجراء المفاضلة بينهما ،وصولا إلى اختيار البديل الأفضل وتنحصر المهمة هنا باختيار للمعيار المناسب للهدف المحدد من إقامة المشروع المقترح ،ويتم الاعتماد في ذلك على استخدام بعض الأساليب والصيغ الرياضية والإحصائية و المحاسبية .

خ

[1] - عبد الحليم كراجة و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

كما توجد مجموعة من الاعتبارات يجب المراعاة ما قبل البدء في عملية التقييم

- يفترض أن المشروعات الاستثمارية عديمة المخاطرة تماما ؛
- يجب تقييم المشروعات الاستثمارية على أساس صافي التدفقات النقدية بعد الضريبة .

إن النفقات الاستثمارية تتم في بداية السنة الأولى للمشروع ،كما تتحقق العائدات أو التدفقات في نهاية كل سنة ،بمعنى أنه توجد فترة واحدة أو أكثر للإنفاق الاستثماري تتبع بفترة واحدة أو أكثر من العائدات النقدية الموجبة [1].

**2- تقييم الاستثمارات في ظل عدم التأكد :**

في ظروف عدم التأكد يواجه متخذ القرار عددا من الظروف التي يمكن أن تحدث أحدهما مستقبلا ،لكنه لا يعرف على وجه التأكيد من هذه الظروف سوف تحقق فعلا ربما تحدث حالات أخرى لا يتوقعها أصلا ومنه تنقسم عدم التأكد إلى قسمين فرعيين:

**أ- حالة الجهل الكامل :**

في هذه الحالة لا يوجد لدى متخذ القرار معلومات احتمالية بشأن أحداث مستقبلية ومن ثم يكون غير قادر على وضع توزيع الاحتمال لتلك الأحداث المحتملة .

**ب- حالة الجهل الجزئي :**

هي الحالة التي يكون فيها لدى متخذ القرار معلومات كافية تمكنه من وضع احتمالات بحدوث الأحداث ،والنواتج المختلفة تأخذ تلك الاحتمالات ذات أهمية كبيرة في عملية اتخاذ القرار [2] .

(5) عبد المطلب عبد الحميد ، دراسات الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، الدار الجامعية للنشر ، مصر 2002 ، ص 24 .

[2] - طلال الكداوي ، تقييم القرارات الاستثمارية ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الاردن ،2007 ، ص 213-214 .

### 3- تقييم الاستثمارات في ظل ظروف المخاطرة :

يقصد بالمخاطر هي احتمال الأحداث غير مرغوب فيها بحدوثها ،بينما هناك من يعرفها احتمال تباين العوائد المتحققة عن العوائد المتوقعة سواء بالزيادة أو بالنقصان، كما أنها تعبر عن إمكانية تقدير النتائج الممكن حدوثها ،وإنما تؤدي إلى المتغيرات البيئية (كالأوضاع الاقتصادية والسياسية و التطورات التكنولوجية ،حيث عدم استقرار هذه التغيرات وتقلبها يؤدي إلى زيادة عنصر المخاطر ،وبإمكان ربط الانحرافات في التدفقات النقدية الفعلية للمشروع أثناء عمره التشغيلي عن القيم المقدرة بالأسباب التالية :

- التغيرات في ظروف الطلب على السلعة أو الخدمة التي ينتجها المشروع في الأسعار سواء تلك الخاصة بالمدخلات والمخرجات ؛
- التغيرات في الطاقة الإنتاجية سواء في التوسع أو الظهور و انعكاسات ذلك في حجم الإنتاج وتكاليفه ؛
- التطورات التقنية ممثلة في التقدم المستمر في حقول الإنتاج و إفرازات ذلك لتقدم على الطرائق الإنتاج وبالتالي أثره على الإنتاج كما ونوعا وكذلك التكاليف ؛
- التكاليف في سياسات الدولة الصناعية أو التجارية أو المالية مثل تغيرات في أسعار الضرائب الجمركية ...إلخ [1].

(6) امين السيد أحمد لطفي ،تقييم المشروعات الاستثمارية باستخدام مونت كارلوا للمحاكاة ،الدار الجامعية ،مصر ،2006 ،ص51 .

**ثالثا– المساعدة في القرارات التمويلية :**

تشمل هذه الوظيفة جميع القرارات المتعلقة بتقييم أثر استعمال كل بديل من بدائل التمويل المتاحة سواء كان طويل الأجل أو قصير الأجل على قيمة المؤسسة وعلى ربحيتها ،إذ تكون الإدارة قد تعرفت على احتياجاتها من تمويل، تبدأ بالبحث عن مصادر التمويل المناسبة لسد هذه الاحتياجات المالية لذلك يجب على النقدية أن تراعي الملائمة بين مصادر التمويل وبين استخدام هذه الأموال ،وإن تهتم أيضا بتكلفة التمويل، وتركيبته ،والزمن المناسب له وذلك من أجل تحقيق الهدف العام للإدارة المالية وهي تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة للديون من خلال تعظيم الربحية وبالتالي اختيار الخليط المثالي للتمويل مثل تكوين رأس مال المساهم به والذي يحمل عائد متغير للمساهم [الحصص النسبية للديون التي تحمل فائدة ثابتة كمصدر للتمويل ورأس مال المساهم به والذي يحمل عائد متغير للمساهم]، ودرجة الدفع المالي وقرارات التمويلية لأي مؤسسة تتعلق بطريقة اختيار النسب المعينة لكل نوع في التكوين العام للأموال المتاحة ويمكن القول أنه إذا زادت الديون في التكوين الأول المالي للمؤسسة زادت الأرباح الموزعة على المساهمين وزادت درجة الخطورة في نفس الوقت وأيضا هنا يصبح من الضروري معالجة التوازن الصحيح بين التمويل عن طريق الديون وتمويل عن طريق مساهمة المخاطرة ،ومن جهة أخرى يطلق على التكوين الرأسمالي الذي يوازي بين الديون وحقوق المساهمين اسم التكوين الرأسمالي الأمثل يختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر وذلك حسب الأوضاع والظروف السائدة في الأسواق المالية لذلك على المدير المالي أن يركز على كيفية الحصول على الأموال لتمويل الاستثمارات ويجب عليه أيضا وقبل أن يتخذ قرار التمويل من الأموال المطلوبة يمكن توفيرها :

- في الوقت المناسب ؛
- خلال فترة زمنية مناسبة ؛
- في أقل تكلفة ممكنة ؛
- استثماراها في المجالات الأكثر ربح وعائد .

ومن هنا فإنه عند اختيار نوع التمويل المناسب يجب دراسة الحالة المتوقعة لهذه المصادر التمويلية ثم ربطها مع الحالة المالية المتوقعة للمؤسسة في فترة زمنية مقبلة ،فالمركز المالي الحالي للمؤسسة لا يعطي مقياسا سليما للحكم على مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها المستقبلية لذلك نجد أن المدير المالي يقوم بنوعين من التنبؤ الأول احتياجات المؤسسة المالية (كجزء من وظيفته كمخطط مالي ) والثاني التنبؤ بمستقبل المصادر التي يلجأ إليها للحصول على التمويل اللازم[1].

**رابعا – المساعدة في الرقابة المالية :**

ويقصد بذلك تتبع ودراسة الأعمال الماضية وكذلك الأعمال الحالية للتأكد من النقدية ،حركة رؤوس الأموال تسير طبقا للخطة الموضوعة ،ويشمل ذلك وضع معايير ومقاييس رقابية محددة مقارنة الانجاز الفعلي مع معايير وتحديد الانحرافات المتوقعة ومعرفة أسبابها بقصد وضع العلاج اللازم لها في الوقت المناسب ،وهذا يتطلب وضع نظام رقابي فعال يتصف بالمرونة والسهولة بالواقعية و الوضوح وعدم التكليف ،وتمارس الرقابة المالية من داخل المشروع ومن خارجه ،وهناك عدة أدوات و أساليب تتبع لتحقيق هذه الغاية ،أما أهداف الرقابة المالية فهي :

[1] - رشاد العصار ، الإدارة والتحليل المالي ، الطبعة 1 ، دار البركة للنشر والتوزيع ، عمان 2001 ، ص ص 24-26.

- منع تسرب الأموال في أوجه غير مشروعة ومن وسائلها قائمة المقبوضات والمدفوعات لضبط حركة الصندوق ؛
- اكتشاف عناصر التكاليف التي قد تؤدي إلى تقليل قدرة المؤسسة على توليد الأرباح ومن وسائلها طريقة دوبونت في الرقابة ؛
- كفاءة الإنجاز بشكل عام ومن وسائل الرقابة عليها استخدام الميزانيات التقديرية ومعدل عائد الاستثمار[1].

**خامسا – المساعدة في تحديد معدلات توزيع الأرباح المناسبة :**

تتضمن سياسة التوزيع في الأرباح تحديد النسبة التي سيتم دفعها للمساهمين من حمله الأسهم العادية و الأسهم الممتازة ومن توزيع هذه الأرباح كذلك الأرباح التي سيتم توزيعها على شكل أسهم مجانية كما تتضمن العمل على استقرار معدلات على المدى الزمني الطويل ويرتبط التوزيع ارتباطا قويا في القرارات التمويلية لأن الأرباح الغير موزعه تعتبر من بين أهم مصادر التمويل بالإضافة إلى ميزاتها في قدرة المؤسسة على الاقتراض.

والمشكلة التي تواجه المدير المالي هنا هي محاولة التوفيق بين الرغبات المتعارضة وبين المستثمرين الذين يرغبون بزيادة مكاسبهم النقدية السريعة، من خلال توزيع نسبه اكبر من الأرباح وبين رغبة الإدارة بزيادة الجزء المحتجز من الإرباح في إغراض التوسع الاستثماري داخل المؤسسة وهذا كله بدوره سيؤثر على سعر السهم السوقي في المدى القصير[2].

[1] - عبد الحكيم كرجة ، مرجع سابق ، ص 26 .
[2] - رشاد العصار ، مرجع سابق ، ص 47 .

**سادسا – معاجلة بعض المشكلات الخاصة:**

وتعني هذه الوظيفة ما يقوم به المدير المالي من أعمال عند مواجهة بعض المشاكل المالية العامة ذات الطبيعة الخاصة **أي** التي لا يتكرر حدوثها خلال فترة حياة المشروع ورغم أن هذه المشاكل الخاصة تتعاون و تختلف إلى أنها عادة تشترك جميعها في مسألة واحده وهي التقييم كتقييم للمؤسسة الكلي أو جزء من أصولها بقصد التوسع بالأصول أو بعد فروع المؤسسة [1].

**المطلب الثالث : أهمية و أهداف الإدارة المالية**

**اولا – أهمية الإدارة المالية :**

وهي مجموعة من المهام التي تصب في توفير الموارد المالية وتسييرها ،كما تتخذ عدة جوانب إدارية ،وترتبط بمختلف الوظائف الأخرى ،وتستعمل أدوات تقنية كمية ،وأخرى نوعية ،وتكمن أهمية الإدارة المالية في مصادر التمويل :

وترجع هذه الأهمية الأخيرة داخل المؤسسة إلى تغطية احتياجاتها المالية فالوظيفة المالية تسهر على اختيار المزيج المالي الملائم من أموال خاصة ،أو تمويل ذاتي أو ديون مختلف استحقاقها والذي يحقق لها أحسن مورد بتكاليف أقل ما يمكن ،وفي عملية تنفيذ البرامج المالية تقوم نفس الوظيفة بمتابعتها وبعد التوزيع الأحسن للمسؤوليات عليها في صورة تحديد المسؤوليات استعمال الأموال وتكاليف وغيرها والمتابعة تعني في نفس الوقت التوجيه ،والحرص على أن تتم العمليات المالية ضمن الخطوط المرسومة لها مسبقا ضمن الخطة العملية ،وفي البرنامج الذي يوزع فترات في السنة في شكل موازنات مالية إضافية لتغطية مختلف الحاجات من الأموال وفي نهاية كل فترة تتم مراقبة البرامج المنفذة للمقارنة بينما ينفذ مع ما كان مبرمجا ومخصصا مسبقا ،والبحث عن الأموال بالكمية المناسبة ،وبالتكلفة الملائمة في الوقت المناسب ،والسهر على اتفاقها بالطريقة الأحسن لتحقيق

[1] - ناصر دادي عدون ، ،" اقتصاد المؤسسة " ، الطبعة 1 ، دار المحمدية العامة ، الجزائر 1999 ،ص ص 9-11 .

أغراض المؤسسة ،وهي اختصار محتوى الوظيفة المالية للمؤسسة ،والمهام الذي كان يقوم بها المنظم صاحب المؤسسة والمدير في نفس الوقت في المؤسسة عند انطلاقها ،وهو اليوم في المؤسسات الفردية الصغيرة أو الحرفية أيضا ،ويلجأ في ذلك إلى الاستعانة بمقارنة تقنية ضمن المحيط المالي الذي ينشط فيه ، كما أن أهمية الإدارة المالية بالنسبة للفروع الإدارية تكمن في الوظيفة التي تجمع عددا من الفروع المتعلقة لكل من التمويل ومتابعة المحاسبة بأنواعها العامة والتحليلية ،والإحصاءات والمؤشرات المالية ،والمراقبة الداخلية وقسم تسيير الخزينة ...إلخ وتقع هذه الفروع عادة ضمن شبكة من المصالح التابعة لمدير المالية والمحاسبية في هيكل المؤسسة ،أو كل مصلحة مسئول فرعي ،والأعمال التي تقوم بها الوظيفة في مجموع ترتيبها الخاص بالإدارة ،باعتبار ان النقدية الوظيفة المالية هي التي تقوم بإدارة الجانب المالي للمؤسسة وما يسمى بالتسيير المالي وتستخدم التنظيم ،التخطيط ،التوجيه ،الرقابة ،وتوزيع الأعمال والمسؤوليات عليها ...إلخ كما تعتمد في ذلك على عدة وسائل من تقنيات تسيير ابتداء من التحليل المالي ،طرق واختيار الاستثمارات ،المحاسبة العامة ،التحليلية ،الإحصاء ،البرمجة الخطية وغيرها[1].

**ثانيا – أهداف الإدارة المالية :**

إن أنشطة الإدارة المالية تتعلق بأهداف المؤسسة التي تسعى إلى تحقيقها من خلال القيام بإستراتيجية عامة والسياسات التي يتم تحديدها كمواجه لتلك الإستراتيجية ،وبالتالي تكون للمؤسسة أنشطة إستراتيجية إلى أنشطة عملية خاصة لكل فترة أو سنة أو نشاط و أهداف الوظيفة المالية تختلف عن أنشطة المؤسسة و أهم الأنشطة الأساسية التي تسعى الإدارة المالية لتحقيقها هي[2]:

[1] - ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ، ص 9-11.

[2] - عدنان هاشم رحيم السامراني ،الادارة المالية "منهج تحليلي شامل " ،ط1 ،الدار الجامعية للنشر ، ليبيا ،1997 ، ص24 .

**1- السيولة :**

يمثل مبدأ استمرار المشروع هدف أساسيا ،وذلك من خلال تحديدها للالتزامات المترتبة عليه في مواعيد استحقاقها ،أي مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء في الأجل القصير ،وتعكس السيولة درجة المرونة والسرعة التي يمكن النقدية تتحول فيها موارد المؤسسة إلى النقدية السائلة وزيادة التدفق التقدي الداخل وتقليل التدفق النقدي الخارج .

**2- الربحية :**

وتعني قدرة المؤسسة على خلق موارد مضافة نتيجة عملياتها وتتمثل في قدرة إنتاج السلع والخدمات وبيعها بسعر يزيد عن تكلفتها ويمكن النظر إلى الربح من زاويتين هما :

**أ- المساهمين :**

حيث يمثل ما يوزع عليهم من ربح لأنهم المالكين الذين زادوا المؤسسة برأسمال المستثمر ،ويهتم المساهمون عادة بالحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح الموزعة وهذا لا يستجم دوما مع أسلوب إدارة المؤسسة .

**ب- المؤسسة :**

تمثل الاستغلال الأمثل للموارد ويعني بذلك زيادة المخرجات عن المدخلات وهذا يعتبر زيادة في الإنتاجية أو ما يسمى بالكفاءة الاقتصادية في تشغيل الموارد المتاحة[1].

**المبحث الثاني : علاقة الإدارة المالية بالإدارات الأخرى**

الإدارة المالية هي جميع أوجه النشاط الإداري أو الوظيفة الإدارية المتعلقة بتنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أنشطة المشروع بكفاية و إنتاجية عالية ،والوفاء بالتزاماته المستحقة عليه في مواعيدها .

[1] - كنجو عبود كنجو ، إبراهيم وهبي فهد ، الإدارة المالية ، دار الميسر للتوزيع ، 1997 ، ص 30.

## المطلب الأول : علاقة الإدارة المالية بالإدارة المحاسبية

يعتقد الكثيرون أن الإدارة المالية والمحاسبية يؤديان لنفس الوظائف وهذا الأمر غير صحيح ،وبداية يمكن القول لأن هناك علاقة وثيقة بين الإدارة المحاسبية والمالية ،حيث توفر الأخيرة المدخلات الرئيسية لوظيفة الإدارة المالية كما يلاحظ أن وظيفة المحاسبة تخضع للمراقب المالي الذي يتبع بدوره نائب رئيس التمويل .

وعلى كل فهناك اختلافات واضحة بين الإدارة المالية والمحاسبية فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار .

### أولا – معالجة الأموال :

إن وظيفة رئيس المحاسبه في توفير البيانات اللازمة لقياس أداء المؤسسة وتقييم مركزها المالي وتحديد الضرائب المستحقة عليها وهو يختلف عن المدير المالي في نظرته إلى "أموال" المؤسسة .

فالمحاسب يستخدم المعايير النمطية المتفق عليها في إعداد القوائم المالية وذلك استنادا إلى قاعدة أساسية وهي أنه يتم تسجيل "الإيرادات" عند تحقق البيع و تسجيل "المصروفات" حيث استحقاقها، ويطلق على هذا النظام المحاسبي اسم "نظام الاستحقاق " وتظهر الإيرادات الناجمة عن البيع الأجل في حساب العملاء أو الذمم في "صورة أصل مؤقت" وتعالج المصروفات بصورة مشابهه حيث يتم إنشاء حساب الالتزامات أو خصوم معينة لتعبر عن السلع والخدمات التي يتم استلامها ولكن لم يدفع ثمنها "دائنون "أو مستحقات" ومن ناحية أخرى فإنه اهتمام المدير المالي أكثر بالمحافظة على السيولة للمؤسسة عن طريق توفير التدفقات النقدية اللازمة المقابلة لالتزاماتها ،والحصول على الأصول المتداولة والثابتة المطلوبة لتحقيق أنشطة المؤسسة ويختلف المدير المالي عن

المحاسب هنا في أن الإنفاق يعترف فقط بالإيرادات والمصروفات التي تأخذ بشكل تدفقات نقدية داخلة وخارجة .

**ثانيا – اتخاذ القرارات :**

تختلف واجبات المدير المالي عن واجبات المحاسب ،حيث أن الأخير يقضي معظم وقته لتجميع البيانات أو عرضها ،أما المدير المالي فانه يقوم بتقييم القوائم المالية التي يعدها المحاسب ،كما أنه يعطي بيانات إضافية ،ويقوم باتخاذ القرارات المبنية على تحليل ودراسة البيانات ،ويقوم المحاسب بتوفير البيانات المناسبة والتي يمكن تفسيرها بسهولة عن الماضي والحاضر و أحيانا المستقبل بعمليات المؤسسة ويستخدم المدير المالي هذه البيانات ( أما في صورتها الخام أو بعد تعديلها وتنقيحها عن طريق بعض التحليلات عليها ) كمدخلات أساسية في عملية اتخاذ القرارات المالية ،والواقع إن ذلك يعني النقدية لا يعني أن المحاسب لا يستطيع ان يتخذ قرارات بالمرة ،وأن المدير المالي لا يجمع البيانات بأي صورة من الصور ،ولكننا قصدنا أن تركيز المحاسب والمدير المالي هي على العناصر المذكورة أعلاه[1].

**المطلب الثاني : الإدارة المالية العامة والإدارة المالية الخاصة :**

تنقسم الإدارة المالية إلى حقلين رئيسيين ،هما حقل الإدارة المالية العامة وحقل الإدارة المالية الخاصة ،ومن المناسب الإشارة إلى أن هذين الحقلين ليس منفصل أحدهما على الآخر تمام الانفصال ،بل هناك تأثير متبادل بينهما ،فالمالية الخاصة تدعم المالية العامة من خلال ما يدفعه القطاع الخاص من الضرائب ،والمالية الخاصة تتلقى الدعم من قبل المالية العامة من خلال ما تنفقه الأخيرة على المشاريع والخدمات .

[1] - محمد صالح الحناوي ، نهال فريد مصطفى ، سيد الصيفي ، أساسيات ومبادئ الإدارة المالية ، الدار الجامعية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية 2007 ،ص09 .

وبالإضافة إلى ذلك ،فإن كليهما يتعامل مع مجموعة واحدة من المؤسسات المالية ،ويعمل في نفس السوق المالي الواحد[1].

كما يتمثل الفرق بين الإدارتين الماليتين في القطاع الخاص والعام :

تختلف المالية العامة عن المالية في القطاع الخاص من حيث الأهداف والغايات والسياسات ،فالمالية العامة تسعى من البداية إلى تحقيق أنشطة اجتماعية تعود بالمنفعة والخير للمجتمع ككل ،أما المالية الخاصة فإنها تسعى إلى تحقيق المصالح الشخصية لأصحاب المؤسسات وذلك عن طريق محاولة زيادة وتعظيم الأرباح المحققة لهم ولهذا الاختلاف في الأهداف أدى إلى أغلب حدوث اختلاف في الأنشطة المالية لكل منهما ،و إذا أن تحقيق المصالح الشخصية سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة الاستخدام والتوظيف مما يؤدي إلى زيادة تخفيض البطالة وبالتالي زيادة الناتج القومي الإجمالي وهو ما تسعى إليه المالية وبشكل عام يمكن تلخيص أهم مجالات الاختلاف بينهما فيما يلي :

1- **في مجال التمويل** ( الإيرادات ) :

مصادر التمويل للدولة تكون على شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة ورسوم وجمارك وكذلك الإيرادات العامة من مساهمات الدولة في المشاريع الاقتصادية المختلفة (نصيب الدولة من أرباح الشركات التي تشترك الدولة في ملكيتها)، وذلك قد تحصل الدولة على التمويل اللازم عن طريق الاقتراض ،أما مصادر التمويل في القطاع الخاص فهي مساهمات أصحاب المشاريع واستثماراتهم عن طريق الأرباح والاقتراض من المصادر المختلفة .

[1] - مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، الطبعة الثانية ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن 2000 ، ص 15-16 .

يكون كيفية الحصول على الأموال في القطاع العام حيث تكون معظم المصادر إجبارية (الضرائب ،الرسوم ،الجمارك ،الغرامات) وفي بعض الحالات تكون اختيارية كأن تقوم الدولة بإصدار سندات الدين العام وهي وسيلة للاقتراض من الجمهور بصورة اختيارية.

أما مصادر التمويل في القطاع الخاص فهي اختيارية إلا في بعض حلات الاحتكار والامتياز القانوني حيث تصبح إجبارية ( و لكن بشكل عام تبقى الصفة إجبارية هي الصفة العامة لمصادر تمويل القطاع العام والصفة الاختيارية هي الصفة العامة لمصادر التمويل في القطاع الخاص ) .

**2- من حيث الإنفاق :**

الهدف من الإنفاق في القطاع العام هو تحقيق الصالح العام دون التركيز على هدف الربحية لتحقيق الرفاهة الاجتماعية وذلك لتحقيق أنشطة اجتماعية وسياسية واقتصادية عامة. أما في القطاع الخاص فالهدف من الإنفاق هو تحقيق أرباح لا تقل في مستواها على الأرباح التي تحققها المشاريع المماثلة بحيث تضمن الاستمرارية والتوسع وتحقيق نسبة ربح (عائد) مرتفع على الأموال المستثمرة .

معيار الحكم الناجح في القطاع العام هو مدى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحددة والتي أنفقت الموارد من أجل تحقيقها .

أما في القطاع الخاص فمعيار الحكم الناجح هو مقدار الأرباح الصافية المحققة بعد الضرائب مقارنة مع الأموال المستثمرة في هذه المشاريع .

**3- من حيث الموازنة بين الإيرادات والنفقات :**

في القطاع العام يتم تقدير وتحديد النفقات للفترة القادمة ومن ثم يتم البحث عن مصادر التمويل ( الإيرادات ) اللازمة لتغطية هذه النفقات وتحديد مقدار عجز النقدية للحد و التخطيط لسد هذا العجز من المصادر المختلفة وذلك لأن مصدر إيرادات الدولة مقيدة ومحددة أكثر منها فهي القطاع الخاص إذ أنها لا تستطيع زيادة الضرائب بشكل كبير أو

الرسوم أو الجمارك ( أي أن التركيز يكون في البداية على النفقات لأنها الأصل ومن ثم تتبعها الإيرادات ).

أما في القطاع الخاص فيتم تقدير الإيرادات المتوقعة في مصادرها المختلفة ثم سيتم بعد ذلك تحديد أوجه الأصول بحيث تكون النفقات بحدود الإيرادات وبالتالي فإن الإيرادات هي الأصل ومن ثم تتبعها النفقات[1].

**المطلب الثالث : الدور الجديد للإدارة المالية :**

عندما تنظر إلى الوظيفة الحالية للإدارة المالية سوف نجد المديرين الماليين يمارسون بعض الأنشطة ذات الطابع المحاسبي مثل إدارة حسابات الأجور ،إدارة الفواتير وحساب العملاء ،متابعة المدفوعات للموردين والدائنين وقد كشفت نتائج بعض البحوث أن نسبة 70 % من وظائف الإدارة المالية لمعالجة الحسابات ،وأن أقل من 20 % من هذه الوظائف تهتم بالأداء المالي ،و أدلة المخاطر والتنبؤ ،التخطيط الإستراتيجي،وتحليل الاستثمار، والمنافسة الذكية ...إلخ .

على الرغم من أن هذه الأنشطة هي التي تخلق قيمة حقيقية للمؤسسة ،ولذلك فالخطوة الأولى لكي تتحرك الوظيفة المالية نحو خلق القيمة للمؤسسة ،وامتلاك يجب على النقدية أن تحرر من أداء بعض الأنشطة ذات الطابع المحاسبي ،وهو الدور الجديد الذي تتنبأ الإدارة المالية ،والذي يتمثل في التحرك بوعي نحو الأنشطة التي تؤدي إلى خلق القيمة ومن تحسين أداء المؤسسة ،ولذلك بدأت الوظيفة المالية بالتحرك نحو الدعم الكامل لقرارات المؤسسة ككل وكنتيجة للدور الجديد الذي تستطيع به الإدارة المالية فقد أصبح على النقدية أن تتخلص من النموذج المحاسبي التقليدي ،وهذا يتطلب تحديد أدوات ووسائل قياس أداء المؤسسة والتي تركز على القيمة وليس على الربح ،وهذا في الواقع يتطلب التأكد على النقدية المحاسبية والبيانات المحاسبية تسير في الاتجاه المعاكس لفكرة خلق القيمة عندما

[1] - رشاد العصار و آخرون ، مرجع سابق، ص 13-14 .

تتحدث عن القيمة ،فإننا نعني القيمة السوقية للمنشآت ،والتي تتوقف على التدفقات النقدية المتوقعة ،والتي تستطيع المؤسسة توليدها خلال عمرها ،وهو ما يأتي عكس النموذج المحاسبي والذي يركز على كمية الأرباح (صافي الربح) والذي يمثل مقياسا مشوها للقيمة ،ولا يمكن من خلاله فهم الأداء الاقتصادي للمؤسسة النقدية الدور الجديد للإدارة المالية يملي عليه ضرورة الاضطلاع بمسؤولية التقييم الاقتصادي للمؤسسة وليس التقييم المحاسبي ،وهو ما يعني النظر بأفق أبعد من منظور النموذج المحاسبي إن نجاح المؤسسة لا يرتبط بقياس ربحيتها أو ربحية السهم ،ولكن يرتبط بالقيمة الحالة للتدفقات النقدية ،ولذلك فان أحد أسباب خلق القيمة هو الاستثمار في أصول يتولد عنه عائدا أعلى من تكلفة رأس المال وهو ما يتطلب ضرورة إدارة الأصول من منظور النقدية :

- التدفقات النقدية هي الأهم وليس الأرباح ؛
- الاستثمار في الأصول الجديدة يجب النقدية ان تحقق صافي قيمة حالية موجبة ؛
- الاستثمارات الحالية مرهونة بأدائها الاقتصادي ،ومن ثم فإن تغيير تشكيلة الأصول أمر وارد ،لتحقيق هدف تعظيم القيمة والنمو[1].

[1] - محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العبد ، الإدارة المالية ، دار الجامعية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية 2002 ، ص 479-480.

## المبحث الثالث : المدير المالي

### المطلب الأول : وظائف المدير المالي

ترتبط أنشطة التمويل في المؤسسات الكبيرة بإحدى القيادات الإدارية العليا مثل نائب الرئيس للتمويل بمساعدة عدد من المدريين في المستويات الأقل ويظهر الشكل الموالي خريطة تنظيمية مثالية تظهر موقع وظيفة التمويل لأداء المالية للمؤسسة ،وفي هذا الإطار التنظيمي كلا من المراقب المالي مسؤولية إدارة التدفقات النقدية و اتخاذ قرارات الإنفاق الرأس المالي واستثماري ،ووضع الخطط المالية ويتولى المراقب المالي مسؤولية الوظيفة المحاسبية والتي تتضمن الضرائب ومحاسبة التكاليف والمحاسبة المالية الأساسية للمشروع ويمكن استخلاص ثلاثة وظائف للمدير المالي وهي[1] :

- تحليل البيانات المالية ؛
- تحديد هيكل أصول المشروع ؛
- تحديد وتشكيل الهيكل المالي .

[1] - محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العبد ، مرجع سابق ، ص 20 .

**الشكل (01)** : يوضح وظيفة التمويل والإدارة المالية في الشركة

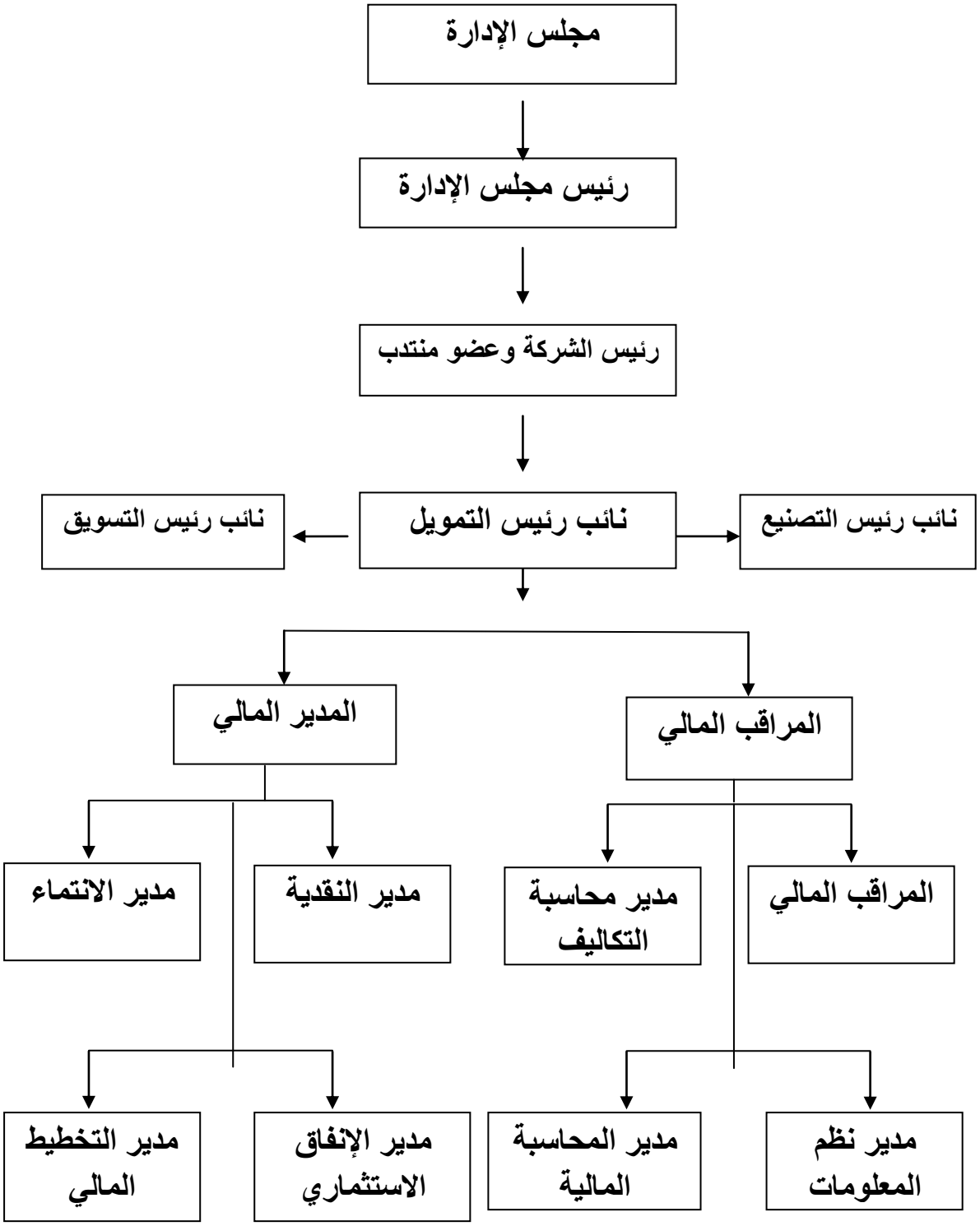


**المصدر** : محمد صالح الحناوي وآخرون ،الإدارة المالية ،دار الجامعية،كلية التجارة الإسكندرية 2002 ،ص 21 .

**أولا – دراسة وتحليل البيانات المالية :**

تختص هذه الوظيفة بتحويل البيانات المالية أو نمط معين بحيث يمكن استخدامها في جوانب القوة والضعف بالمركز المالي للمشروع ،وتخطيط عمليات التمويل في المستقبل ،وتقدير مدى الحاجة لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة ،وبالتالي تقدير حجم التمويل الإضافي المطلوب ولذلك فإن الأداء الجيد لهذه الوظيفة ضروري لأداء الوظائف الأخرى الخاصة بتحديد هيكل الأصول والمركز المالي للمؤسسة .

**ثانيا– تحديد شكل هيكل أصول المؤسسة :**

يحدد المدير المالي ،نمط هيكل الأصول وأنواعها كما تظهر بقائمة المركز المالي ويعني ذلك تحديد هيكل الأصول ،يحدد بقدر الإمكان حجم الأمثل للاستثمار في كل نوع من أنواع الأصول المتداولة ،وأن يحدد أيضا ما هية الأصول الثابتة متقادمة فنيا ومتى يتم تصبح الاصول الثابة متقدمه فنيا ومتى يتم استبدالها أو تطويرها وبذلك توضح النقدية مسألة هيكل الأصول ليس بالأمر السهل حيث يتطلب ذلك التعرف على العمليات الماضية للمؤسسة والمستقبلية ،وتفهم بالاهداف طويلة الاجل.

**ثالثا– تحديد الهيكل المالي للمؤسسه:** تتصل هذه الوظيفة بالجانب الأيسر من قائمة المركز المالي حيث يوجد نوعين من القرارات الخاصة بالهيكل المالي ،يتصل نوع الانفاق من القرارات بتحديد المزيج الملائم للتمويل القصير والطويل الأجل ،ويعتبر ذلك من أهم القرارات لمالها من أثر على الربحية والسيولة العامة ،أما النوع الثاني من القرارات الماليه ذات الأهمية أيضا كالقرار السابق .

حيث يدور حول تحديد أيهما أكثر منفعة للمؤسسة القروض القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل في والقت المحدد، فقد تفرض الظروف أنواع معينة من القرارات أو كما بأقل

وفقا للضرورة وقد يتطلب البعض منها تحليلا مفصلا ودراسة متعمقة للبدائل المتاحة ،وتكلفة كل بديل والآثار المترتبة على كل منها في الأجل الطويل.

يتضح مما سبق النقدية الوظائف الأساسية للمدى المالي ذات علاقة بالمركز المالي للمؤسسة ،فبقيام المدير المالي بتحليل وتقييم الميزانية ،فهو يحلل ويدرس الوضع المالي للمؤسسة ككل ويمكنه ذلك ضبط وتنظيم العمليات المالية للمؤسسة .

البحث عن المناطق أو المراكز التي تعتبر بؤرة مشاكل وضعف تقويمها ،واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمواجهتها ،وفي تحديده لهيكل الأصول ،فهو يحدد الجانب الأيمن من الميزانية و إقرار الهيكل المالي والتمويلي فهو يشكل الجانب الأيسر من الميزانية[1] .

**المطلب الثاني : هدف المدير المالي**

يهدف المدير المالي على القيام بدوره الذي يؤديه لتنفيذ وظائف الإدارة المالية ،و انعكاس ذلك على أهداف المنشأة وبالذات هدفها الرئيسي تعظيم قيمتها (تعظيم ثروة المساهمين) ،فالمدير المالي يبذل قصارى جهده لتحقيق هذا الهدف من خلال اتخاذه القرارات التي تنطوي على المجموعة من المبادلات بين العائد والمخاطرة ،وهذه القرارات المالية تؤثر على القيمة السوقية لأسهم المنشأة ،والتي تؤول إلى تعظيم الثروة ،ويعكس دور المدير المالي في تحقيق الهدف الرئيس للمنشأة[2].

[1] - نهال فريد مصطفى ، مبادئ وأساسيات الإدارة المالية ، دار الجامعية الجديدة للنشر ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2003 ، ص 18-20 .

[2] - الحاج محمد العمري ، مرجع سابق ، ص 20 .

كما أن المدير المالي يهدف إلى تعظيم السعر السوقي لأسهم المشروع وذلك عن طريق ممارسة الوظائف الإدارية المختلفة المرتبطة بالمجال المالي وبالإضافة إلى الاهتمام بإيرادات السهم فإن على المدير المالي للنقدية الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العناصر التي تتفاعل معا لتؤثر على سعر السوق لسهم هذه العناصر كالتالي :

- التوقيت الزمني للتدفقات النقدية ؛
- الخطر [1].

## المبحث الرابع : علاقة النظام المحاسبي بالادارة المالية

### المطلب الأول :علاقة المخطط المحاسبي الوطني بالإدارة المالية

كان المخطط لمحاسبي الوطني يتماشى مع الإدارة المالية بشكل صعب لان المخطط المحاسبي الوطني كان يشمل عدة نقائص التي كانت تعيقه و تعين الإدارة المالية وذلك من خلال الجانب ألمفاهيمي الذي كان مقصر فيه من خلال عدم ألدقه ووجود كثير من الثغرات و الغموض ،كما انه لم يعطي تعريفات دقيقة لبعض العناصر المحاسبية مثل الأصول ، الخصوم ، النواتج ، تكاليف كما كانت فكرة حسابات مركبة غائبة تماما ، ومن الناحية التطبيقية هناك نقائص في حسابات على مستوى المخطط المحاسبي الوطني و تصنيف وتبويب الحسابات والوثائق الشاملة ، الجرد الدائم ، قواعد التقييم.

لقد وجدت الإدارة المالية عدة مشاكل وعوائق لم تساعدها على استمرار بشكل جيد في القيام بالعمليات والواجبات اللازمة وهدا اضطرت الإدارة إلى تغيير النظام أكثر دقة وشمولية في مجالها .

[1] - نهال فريد مصطفى ، مرجع سابق ، ص 22 .

## المطلب الثاني : علاقة النظام المحاسبي المالي بالإدارة المالية

كان يهدف النظام المحاسبي المالي إلى تنظيم المعلومات المالية التي تسمح بتخزين معطيات القاعدية والعديدة عن طريق تقسيمها وتصنيفها وتسجيلها كما إن هدفه أيضا عرض الكشوف المالية التي تعكس الصورة الصادقة عن وضعية المؤسسة المالية وممتلكاتها ووضعية الخزينة في نهاية السنة ،ولهذا جاء النظام المحاسبي المالي لتغيير عدة عناصر داخل الإدارة المالية ودلك من خلال محاولة تبني المعايير الدولية استجابة لمتطلبات الشركات كما أنها ظهرت عدة بلدان تحتاج إلى تمويل في القطاع الخاص على موارد مالية جديدة حيث أصبحت مؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية بل على أسواق المالية الدولية وهي تحتاج إلى موارد مالية معتبرة وذلك يستلزم التفتح الاقتصادي وتحول دور الدولة في الميدان الاقتصادي ،كما انه يستجيب للمستلزمات الجبائية كما أن هذا النظام يعمل على مبدأ الحيطة والحذر ولهذا هو يساعد الإدارة المالية على تخطي العقبات التي تواجهها خلال العمليات التي تقوم بها.

## المطلب الثالث : تأثير النظام المحاسبي المالي علي الإدارة المالية

لقد ظهر هذا النظام بسبب نقص كبير في المخطط المحاسبي الوطني ولهذا جاء هذا النظام علي ضوء عدة تغيرات قام بها من خلال البحث عن موارد جديدة لتمويل قطاع الخاص ومتفتحات سوقية دولية ولهذا فان النظام المحاسبي المالي يؤثر علي الإدارة المالية من خلال التعاملات الدولية الاقتصادية والتحولات الاقتصادية وآخري متعلقة بالمحيط الاقتصادي ويساهم النظام المحاسبي المالي في تقديم الوضعية المالية للمؤسسة بكل دقة وشفافية وكشف المعطيات الجديدة وتقييم وضعها وحالتها مع المؤسسات الأخرى وتحديد مدي قوتها وضعفها بالنسبة للمؤسسات المالية الأخرى.

كما كان النظام المحاسبي المالي دور كبير علي الإدارة المالية في عملية تحديد الاحتياجات المالية وتوفير الأموال المناسبة لها واستعمالها في الحصول على مختلف أنواع الأصول ، حيث كان إدراك الإدارة المالية لتحديد أدوات ووسائل قياس أداء المؤسسة والتي ترتكز علي القيمة وليس على الربح وهذا ما جعل النظام المحاسبي المالي يتماشى مع الإدارة المالية .

كما أن النظام المحاسبي المالي يساعد الإدارة المالية على إعداد وتغيير التقارير المالية والموازنات التقديرية وإعادة التنظيم المالي وهذا ما يجعل الإدارة تحقق أهدافها المرجوة والمساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة.

## خلاصة الفصل

ومما سبق نستخلص أن الإدارة المالية تحسب النشاط المالي للمؤسسة وتشمل هذه الوظيفة المالية عملية تحديد الاحتياجات المالية وتوفير الأموال المناسبة لها ثم استعمالها في عملية الحصول على مختلف أنواع الأصول .

كما أن من وظائف الإدارة المالية تهتم بالأداء المالي من جهة وببعض الأنشطة ذات الطابع المحاسبي ،حيث التحرك بوعي نحو الأنشطة التي تؤدي إلى إنشاء القيمة ومن ثم تحسين أداء المؤسسة وكنتيجة للدور الجديد الذي تستطلع به الإدارة المالية فقد أصبحت تتخلص تدريجيا من النموذج المحاسبي التقليدي وهذا يتطلب تحديد أدوات ووسائل قياس أداء المؤسسة والتي ترتكز على القيمة وليس على الربح .

# الفصل الثالث

## دراسة حالة شركة الزغبيات

**تمهيد :**

سنحاول من خلال هذا الفصل التعريف بالمؤسسة ودراسة حالتها وذلك وفق النظام المحاسبي المالي وحسب هذا النظام سنقوم بتطلع على ما يخص هذه المؤسسة ، من خلال عمليات البيع والشراء وكيفية التخزين وعمليات التعامل بين المشترين والبائعين كما ستعرف والتوزيع المؤسسة كيف يكون هيكلها عدد المناصب المعمول بها ذلك من خلال نشاط الشركة ومراحل التي تقوم بها من أجل إنتاج ، كما سنتطرق إلى ما تهدف إليه المؤسسة والواقع المحيطي في الشركة ، وسندرس الوقع المحاسبي الذي تقوم عليه هذا المؤسسة.

وتشير أن طريقة عمل المؤسسة سيتم من خلال النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال عمليات التسجيل التي تقوم بها هذه الشركة من بيع وشراء وتعاملات وذلك يكون حسب المعمول به.

وكانت دراستنا تمحور حول النظام المحاسبي المالي في شركة الزغبيات التي تأسست1973 وكانت إنتاجها الاولى في 3 فيفري 1985.

**المبحث الأول: تقديم مكان التربص**

سأحاول في هذا المبحث التعرف على شركة الزغبيات وكذلك المرور بمراحل إنشاءها وكيفية الإنتاج بها بالإضافة إلى مكانتها في السوق، ولمزيد من التوضيحات تم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب وهي:

المطلب الأول: تعريف بالشركة وموقعها.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة ودراسة المناصب.

المطلب الثالث: نشاط الشركة ومراحل الإنتاج بها.

المطلب الرابع :أهداف ومحيط الشركة وواقع المحاسبة بها.

## المطلب الأول : تعريف بالشركة وموقعها[1]

### أولا- النشأة والتطور

شركة الزغبيات منبثقة عن المؤسسة العمومية الإقتصادية لإنتاج الجبس (UPP) ومقرها الإجتماعي المنطقة الصناعية بحاسي خليفة –الطريق الوطني رقم:16 لولاية الوادي .

أنشئت سنة1973 تحت رقم:73.213.د.أ.77 من طرف كتابة الدولة للتخطيط وكانت آنذاك تكلفة المشروع : 1.049.000دج من طرف الشركة الفرنسية فرال بيكس ودخلت حيز الإنتاج في: 03 فيفري 1985.

**وطبقا لـ:**

- لائحة المجلس الوطني لمساهمة الدولة الصادرة في: 25 ديسمبر 1997؛
- التعليمة رقم:03المؤرخة في :02ماي1998 للسيد رئيس الحكومة؛

- وبناء على قرار المجلس الوطني لمساهمة الدولة بتاريخ:1998/07/14 والمتعلق بالحل المسبق للمؤسسة العمومية الإقتصادية(وحدة الجبس UPP )؛
- وبناء على اللائحة المصادق عليها من طرف الجمعية العامة الإستثنائية للمؤسسة العمومية الإقتصادية (وحدة الجبس UPP ) المنعقد بتاريخ:02 أوت 1998 المتضمنة الحل المسبق للمؤسسة؛
- وبناء على ما ذكر تم تأسيس شركة الزغبيات بتاريخ :29 سبتمبر1998 شركة ذات أسهم رأس مالها الإجتماعي 5.832.000 دج مقسمة على 5832 سهم مبلغ السهم

[1] - رئيس مجلس الإدارة لشركة الزغبيات

الواحد 1.000 دج مملوكة كلها من طرف المساهمين وإنطلقت الشركة الفتية الزغبيات عملها بتاريخ:01 ديسمبر 1998.

وفي سنة 2002 بدأت عملية التنازل عن الأسهم وتداولها بين المساهمين لتبقى العملية مفتوحة.وفي سنة 2006 تم إضافة مساهم جديد يملك 171 سهم ليصبح رأس مال الشركة 6.003.000 دج مقسمة على 6003 سهم.

وكحصيلة نهائية يبلغ عدد المساهمين في الوقت الحالي- سنة 2011- 42 مساهم برأس مال قدره:6.003.000 دج.

**ثانيا – موقعها ومحتواها :**

**1- الموقع:**

تقع شركة الزغبيات لإنتاج الجبس في المنطقة الصناعية بحاسي خليفة ، على بعد 30 كلم شرق مدينة الوادي،بمحاذاة الطريق الوطني رقم 16شمالا، ويحدها من الجهة الشرقية سوق الثلاثاء –الأسبوعي- ،ومن الجهة الغربية والجنوبية منطقة صناعية. تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ: 24025 م$^2$ ، منها 13331.8 م$^2$ مساحة مغطاة.كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل رقم(02): رسم توضيحي لموقع شركة الزغبيات**

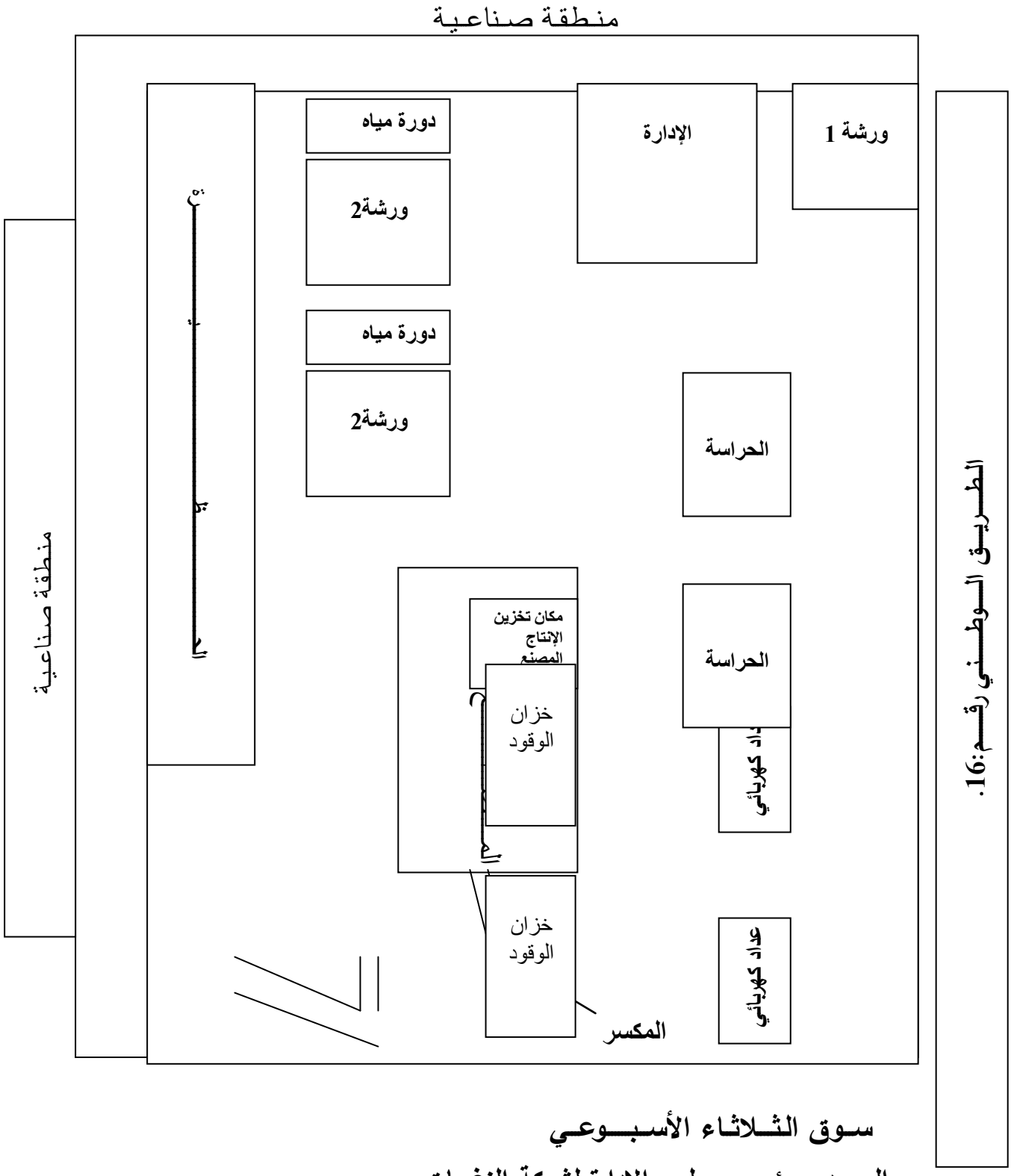


**سوق الثلاثاء الأسبوعي**

**المصدر: رئيس مجلس الإدارة لشركة الزغبيات**

**الهياكل والتركيبات :**

**أ التركيب الصناعي :**

- فرن رقم01 وفرن رقم02.
- مطحنة مجهزة لطحن 60 طن يوماً ، بمعدل 21000 طن سنوياً .
- خزانات ضخمة بطاقة تخزين 40000 طن سنوياً.
- نواقل مغزلية من مادة الحديد ونواقل شريطية من مادة المطاط.
- رافعات ومضخة هوائية.
- مولد كهربائي.

**ب_ الآليات:**

حيث تحتوي الشركة على مجموعة وسائل نقل من الشاحنات ، نقل البضائع ، جارفات ورافعات ... الخ

**ج- المنشآت:**

- **<u>الإدارة</u>** : تحتوي على 04 مكاتب وقاعة إجتماعات.
- **<u>المصنع</u>:** وهو الركيزة الأساسية لشركة بحيث يحتوي على الآلات الصناعية.
- **<u>مكان تخزين المادة الأولية</u>:** وهي مساحة مسيجة تتربع على مساحة قدرها 22500 م$^2$.
- **<u>الحظيرة</u>** : وتحتوي على كل آليات الشركة ( شاحنات، جرافات،رافعات....الخ).

- **مخزن لقطع الغيار وأكياس التعبئة** : يحتوي على قطع غيار ميكانيكية وكهربائية وأكياس تعبئة ورقية وبلاستيكية فارغة.
- **ورشة1 للخراطة والتفريز** : وهي مزودة بآلة الخراطة والتفريز.
- **ورشة2 خاصة بالتوشيع الكهربائي** : وهي مزودة بكل أنواع الأسلاك الخاصة بتلفيف المحركات الكهربائية بالإضافة إلى عدة أدوات خاصة بهذا المجال.

**المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لشركة ودراسة المناصب[2]**

**أولا- الهيكل التنظيمي الحالي لشركة:**

نظرا للوضع الحالي المادي والإقتصادي الذي تمر به الشركة حاولة هذه الإخيرة بقدر الإمكان تقليص مناصب الهيكل التنظيمي دون المساس في الأداء والمهام والمحافظة على الشكل التنظيمي الهرمي ليصبح على الشكل الموالي:

[2] - رئيس النشاط التجاري

**الشكل رقم(03): الهيكل التنظيمي لشركة الزغبيات.**

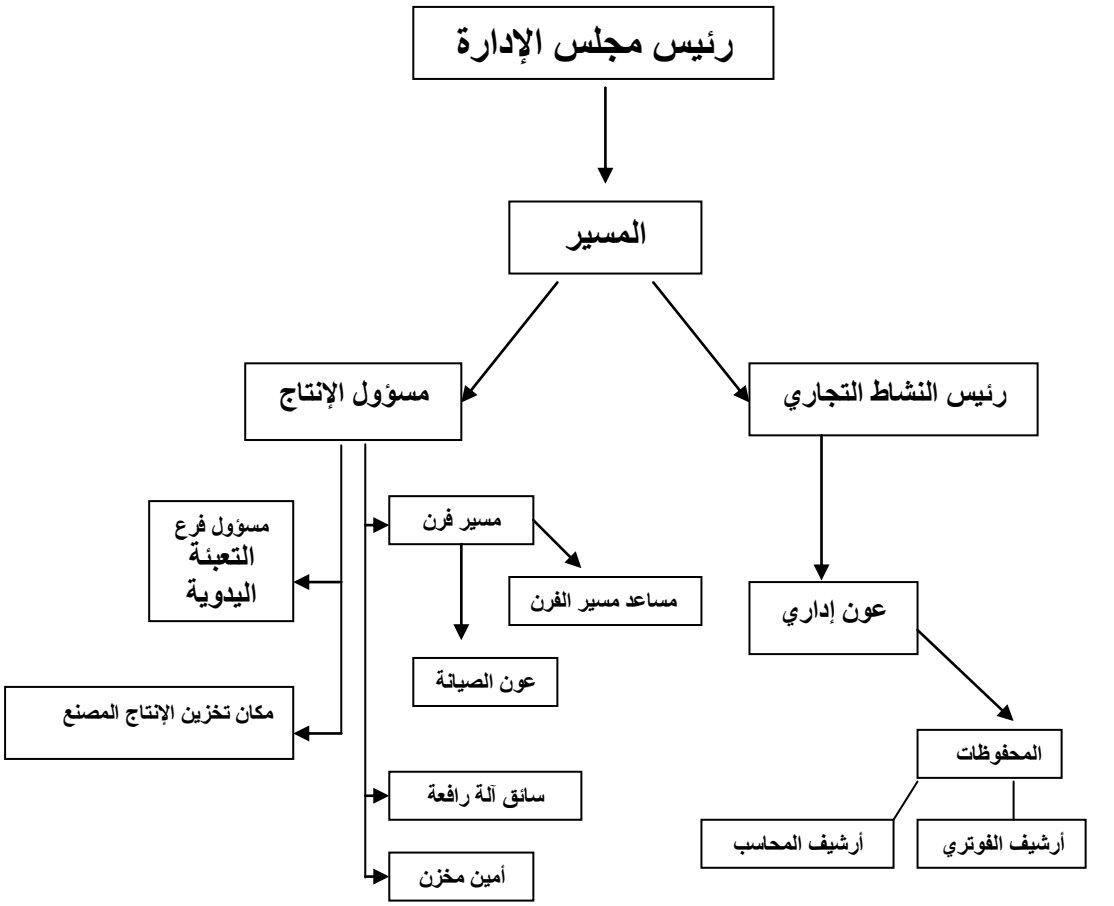


**—— : يحتوي.**

**⟶ : مراقبة وتوجيه.**

**المصدر : رئيس النشاط التجاري.**

**ثانيا- دراسة المناصب الحالية (سنة2011):**

1- **رئيس مجلس الإدارة :**

يشرف على الجمعيات العامة والإجتماعات الداخلية للشركة.

2- **المسير :**

ينوب رئيس مجلس الإدارة في حالة العطل أو المهام الخارجية وهو الممثل الوحيد لشركة أمام الهيئات المتعامل معها (بنك،ضمان إجتماعي،ضرائب،صفقات تجارية...الخ.) وله حق الإمضاء على الوثائق الرسمية للشركة.ويشرف على المصالح التالية: مسؤول الإنتاج، رئيس النشاط التجاري.

3- **مسؤول الإنتاج :**

يقوم بإعداد التقارير اليومية والشهرية للإنتاج والحرص على توفير مادة الوقود وتوفير طلبيات الزبائن، ويقوم بتعيين المقالع بمساعدة من مصالح المناجم والطاقة، كما يحرص على توفير كل مستلزمات المصنع (طلب بضاعة للأكياس البلاستيكية الفارغة،طلب الوقود...الخ.) بالإضافة إلى ذلك ينظم عمال التعبئة ويحرص على توفير الأكياس اللازمة لتكييس الجبس وينظم عملية تخزين الأكياس الجاهزة للبيع) ويقوم بتوجيه كل من:

أ- **مسير الفرن :**

وتنحصر مهامه في الإشراف على عملية الطباخة وتدوينها خطوة بخطوة في الورقة الخاصة بها(ورقة الطباخة) وفق المعايير المتفق عليها مع مسؤول الإنتاج. ويقوم بتوجيه كل من عون الصيانة ومساعد مسير الفرن.

- **<u>مساعد مسير الفرن</u>** : يشرف على نقل المادة الأولية إلى الفرن وتشحيم الرحى ومراقبة المحركات الكهربائية.

- **<u>عون الصيانة</u>** : يقوم بتشحيم وتزييت جميع الآلات والآليات.

ب- **سائق الآلة الرافعة :**

نقل المادة الأولية من مكان التخزين إلى المكسر.وفي حالة نفاذ المادة الأولية من مكان التخزين داخل المؤسسة يساعد في تعبئة الشاحنات وذلك بإنتقاله إلى المقلع الخاص بالشركة،المعين من طرف المناجم والطاقة .

ج- **أمين المخزن :**

وهو يعمل على توفير قطع الغيار وكل إحتياجات المصنع من زيوت وشحم وأدوات كهربائية.بالإضافة إلى ذلك يعتبر المخزني أحد أعضاء اللجان المخصصة للقيام بعملية الجرد في نهاية السنة.

د- **مسؤول فرع التعبئة اليدوية :**

ينظم الأفواج العمال وعملية التعبئة ومراقبة الكمية المعبئة في كل كيس ، كما يقوم مسؤول الإنتاج بالإشراف على:

و-**مكان تخزين الإنتاج المصنع :**

وهو مقسم إلى قسمين قسم يتم فيه تعبئة الإنتاج التام الصنع وقسم يتم فيه تخزين الفائض من الإنتاج التام الصنع.

**4- رئيس النشاط التجاري :**

يشرف على المعاملات التجارية بين الشركة والزبائن ويقوم بإمضاء على الوثائق الخاصة بالمستخدمين ومخالصة وصولات الإستلام ، ويقوم بتصريحات التأمينات الضمان الإجتماعي للعمال ، والتصريحات الشهرية والسنوية (ضرائب،ضمان إجتماعي،إشتراكات الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر...الخ)، ويسدد فواتير الممونين ، ويقوم بمراقبة الأولية للكشوف البنكية لتأكد من الوضعية المالية لشركة وبعد الحصول على النتائج النهائية الخاصة بالديون _المرسلة من طرف المحاسب المعتمد خارج الشركة_ يقوم بمحاولة تحصيلها بشكل سلمي وفي حالة عدم الإمتثال يحيل الملف إلى محامي الشركة لنظر فيها قضائيا.

ويشرف على كل ما يتعلق بشؤون العمال(عطل،تراخيص غياب،شهادات عمل، تنقيط الحضور...الخ).كما يقوم بإعداد الأجور للعمال،يقوم بإنجاز وصل إستلام البضاعة والفواتير بعد المخالصة وإعداد التقرير السنوي للعملاء.ومراقبة المبالغ المالية المودوعة إلى البنك من طرف العون الإداري.

أ- **العون الإداري :**

وتنحصر مهامه في الخدمات بين الشركة والهيئات المتعامل معها بإضافة إلى مساعدة رئيس النشاط التجاري،وتنظيم أرشيف الفوترة والمحاسبة،وإيداع المبالغ المالية إلى البنك.

لتشغل بهذا الهيكل 34 عاملا موزعين كما يلي:

**الجدول رقم(02):جدول يمثل توزيع الإطارت بالشركة**

| الإطـــار | العـدد |
|---|---|
| الإطارات العليا | 02 |
| إطـارات | 02 |
| أعوان تحكم | 10 |
| أعوان تنفيذ | 19 |
| **المـجموع:** | 34 |

**المصدر : رئيس النشاط التجاري.**

**المطلب الثالث : نشاط الشركة ومراحل الإنتاج بها**

**أولا- نشاط الشركة**

يتمثل نشاط الشركة في القيام بمختلف العمليات والأنشطة التجارية من صناعة وتحويل وإنتاج وإنجاز وتسويق وتوزيع وبيع بالجملة والتجزئة ،تصدير وإستراد بالإضافة إلى تقديم مختلف أنواع الخدمات كل ذلك في المجالات والقطاعات التاليـة[3]:

[3] - القانون الأساسي لشركة الزغبيات،

## 1- مجال الإنتاج :

- إنتاج مختلف مواد البناء ( جبس ومشتقاته . بلاط . قوالب إسمنتية وقوالب زخرفيه..الخ)؛
- إنتاج مختلف مواد التغذية العامة وفي كل الأشكال والأصناف والأنواع بكل التركيبات والمكونات ؛
- إنتاج الخبز ، الحلويات ، المرطبات ، المشروبات ، المعطرات الغذائية ، المستخلصات والمستحضرات ؛
- إنتاج وحياكة وخياطة الملابس ومختلف المنسوجات من كل المواد ولكل الاستعمالات؛
- إنتاج مختلف المواد الفلاحية وتحويلها وتكيفيها وتصبيرها ؛
- إنتاج قطع الغيار من مختلف المواد والمعادن المخصصة لكل الاستعمالات ؛
- إنتاج مواد تغذية الأنعام والحيوانات والطيور والأسماك ؛
- إنتاج الروائح والعطور ، مواد التجميل ، التطهير و التنظيف ، العقاقير ، مواد الصيانة ، النظافة ، المبيدات ، المعطرات بمختلف أنواعها والمخصصة إلى كل الأغراض و الاستعمالات ؛
- إنتاج مختلف التجهيزات الفلاحية للسقي والري .

## 2- مجال الإنجاز :

- إنجاز ودراسة أعمال الأشغال العمومية ، البناء، الطرقات، المطارات،الجسور،مسالك، موانىء،سدود وكل نشاط يتصل بميدان الأشغال العمومية والبناءات المعدنية بمختلف أنواعها واستعملاتها وكل الأعمال المرتبطة والمملكة؛
- تركيب شبكات والمراكز بمختلف أنواعها كالشبكات الكهربائية والهاتفية وشبكات توزيع المياه وصرفها .معدات ووسائل وأجهزة التدفئة والتبريد والتهوئة؛
- أعمال الحفر والتنقيب البحث الباطني والسطحي؛
- أعمال التهيئة السكنية ،الترميم والتحديث،مسح الأراضي ومد القنوات والأسلاك والشبكات والأعمال والاستصلاح؛
- أعمال المقاولة بمختلف أنواعها وأغراضها ؛
- أعمال الطباعة والنشر والإنتاج والنقش على مختلف المواد والمعادن؛
- النجارة العامة.تحويل الخشب والألمنيوم وكل المعادن والتلحيم؛
- ميكانيك عامة:خراطة وتفريز ،تفصيل،تلحيم،وتحويل المواد الحديدية.

## 3- مجال الصناعة والتحويل:

- استخراج وصناعة وتحويل مواد البناء بكل أنواعها والمخصصة لكل الاستعمالات؛
- صناعات التركيبية والتحويلية المختلفة، بلاستيكية، الورق، الخشب والزجاج ،الألمنيوم،المطاط المواد المنجمية ؛
- المواد الكيمياوية مركبة وغير مركبة،سائلة وغير سائلة ؛

- تركيب وصناعة مختلف التجهيزات،المعداة،الآلة الصناعية المهنية والحرافية ولوازمها وقطاع الغيار.

## 4- مجال التوزيع والتسويق :

القيام بعمليات الاستيراد والتصدير، البيع بجملة والتجزئة والمقايضة لمختلف المواد المتعلقة بالتغذية العامة ،الملابس ،المنسوجات المختلفة،وما يتعلق بها الجلود والمواد والمصنوعات الجلدية والمتوجات والمواد البلاستيكية والمطاطية الزجاج الدهن والعقاقير ،الخردوات،الحدادة الأدوات الحديدية، المعادن، الحديد والمستعمل،الألمنيوم ، لوازم الكهرباء وقطع الغيار المخصصة لكل الميادين والاستعمالات و مواد الصيانة و النظافة و الروائح والعطور ومواد التطهير والتجميل و الخشب و الفلين، المعادن ،مواد تشحيم والزيوت،الأواني والأجهزة المنزلية ،الكهربائية و الالكترونية والكهرومنزلية أدوات التزيين والزخرفة الداخلية والخارجية ،لوازم تجهيزات المكاتب و الأدوات والمركبات والمخابز والنزل والمطاعم،المقاهي والنوادي بمختلف أنواعها وأصنافها، لوازم و معدات و تجهيزات ووسائل النقل وقطع غيارها والآلات الصناعية والمهنية والحرفية ،مواد ومعدات قطاع الفلاحة والري وسائل الإنارة العمومية ،الدرجات النارية والمعادن وقطع غيارها،وسائل ومعدات الحفر و التنقيب و البحث و التوصيل، لوازم وتجهيزات قطاع الرياضة ،التسلية والترفيه، لوازم وتجهيزات قطاع التربية والتكوين والتعليم ، مواد ومعدات آلات قطاع الأشغال العمومية و البناء ، الفلاحة والري والأشغال الكبرى في كل قطاعات المنتوجات الفلاحية والبحرية بكل أنواعها وأصنافها و اللحوم الحمراء البيضاء البيض،الألبان والحليب ومشتقاته و المنتجات ومكونات نباتية والحيوانية و المواد الصيدلانية والبيطرية ،الأجهزة الطبية وشبه الطبية والعلمية ،أجهزة ولوازم الاتصال السلكي واللاسلكي وتجهيزات ومعدات التدفئة والتبريد والتكيف ولوازم التوضيب والتعبئة من كل المواد وكل الاستعمالات والأجهزة السمعية والبصرية وأجهزة ولوازم تصدير

بصفة عامة ،وسائل ومعدات النقل والشحن والتفريغ والترحيل ،التبغ والكبريت ،لوازم التدخين وفتح مساحات كبرى للتسويق والتوزيع والبيع .

**5- مجال الخدمات :**

- تقديم وتوفير العمل المؤقت ؛
- القيم بأعمال المحاسبة ؛
- القيام بمختلف الدراسات؛
- تقديم الخبرات الفنية والتقنية والإرشادات القانونية ؛
- النقل بكل أنواعه ؛
- أعمال الشحن التفريغ والترحيل ؛
- كراء وسائل وعتاد وآلات الأشغال العمومية والبناء ووسائل النقل؛
- حراسة المؤسسات والإدارات والهيئات والمشاءات العمومية والخاصة؛
- وكالات سياحة وسفر؛
- إيجار المحلات والعقارات ذات الطابع السكني والتجاري والمهني؛
- أعمال الوكلات العقارية.

بالإضافة إلى أنشطة ثانوية أخرى تتمثل في:

- استصلاح واستغلال الأراضي الفلاحية؛
- تربية الأبقار.الأغنام الدواجن، الطيور، ومختلف الحيوانات الأليفة المخصصة لإنتاج اللحوم البيض والألبان .

إلا أن نشاط الشركة الحالي يتركز على الإنتاج وبالضبط إنتاج الجبس الصناعي. بقدرة الإنتاجية تقدر بـ:

اليومي: 60 طن

السنوي: 21000 طن ( نظري)

**ثانيا- مراحل الإنتاج بها[4]:**

تمر عملية إنتاج الجبس الصناعي بثلاثة مراحل وهي:

**1- مرحلة التكسير:**

تبدأ عملية الإنتاج بنقل المادة الأولية بواسطة الآلة الرافعة من مساحة التخزين إلى المكسر الأول الذي يقوم بتكسير المادة الأولية وبعد ذلك تمر عبر شريط ناقل إلى المكسر الثاني لتفتت إلى حجم أصغر ويقوم الناقل الثاني بنقلها إلى مكان تخزينها على هذا الشكل هو عبارة عن غرفة مزودة أرضيتها بغربال متوسط الحجم بحيث ينزل المادة الأولية بالكميات المرغوب فيها لتنقل إلى الفرن.

[4] _ مسؤول اللإنتاج

2- **مرحلة الطهي :**

تنقل المادة المخزنة بواسطة الناقل الثالث الذي يقوم بنقلها إلى الرافعة رقم01 التي تصب في خزان خاص بالفرن سعته2طن ويتم تفريغ المادة منه إلى الفرن رقم01 (الذي سعته1.5طن) حسب الحاجة.وتطبخ المادة داخل هذا الفرن في فترة زمنية محددة وتحت درجة حرارة أقصاها160°.بعد ذلك يتم نقل المادة إلى خزان مؤقت لتنقل عبر ناقل مغزلي إلى الرافعة رقم03 التي تقوم بدورها بقلبها إلى خزانات أرقام:01-02-03.

3- **مرحلة الرحي :**

تنقل المادة من الخزانات01-02-03 عبر نواقل مغزلية إلى الرافعة رقم04التي تنقل المادة إلى الرحى لتقوم بالرحي وبعد ذلك يتم نقل المادة المصنعة عبر مسلكين:

- عن طريق الناقل رقم11:الذي يصب في مكان التخزين؛

- عن طريق الناقل رقم12:الذي يصب في الخزانات 05-06 ليتم نقل الجبس منها بواسطة الناقلين 15-16 إلى الرافعة 05 التي تصب في خزان خاص بالأكياس الورقية مزود بميزان آلي لكمية الجبس وبعد ذلك يتم نقل الأكياس عبر شريط ناقل الأول إلى شريط ناقل ثاني المتحرك.

إلا أنه في الوقت الحالي لا تستعمل الشركة المسلك الثاني لعدم توفر الأكياس الورقية.وكذلك الفرن رقم02 ونواقله لعدم توفر المادة الأولية الخاصة به.

والشكل الموالي يوضح مراحل الإنتاج بشكل عام:

**الشكل رقم(04) : رسم تخطيطي يوضح مراحل الإنتاج بالشركة**

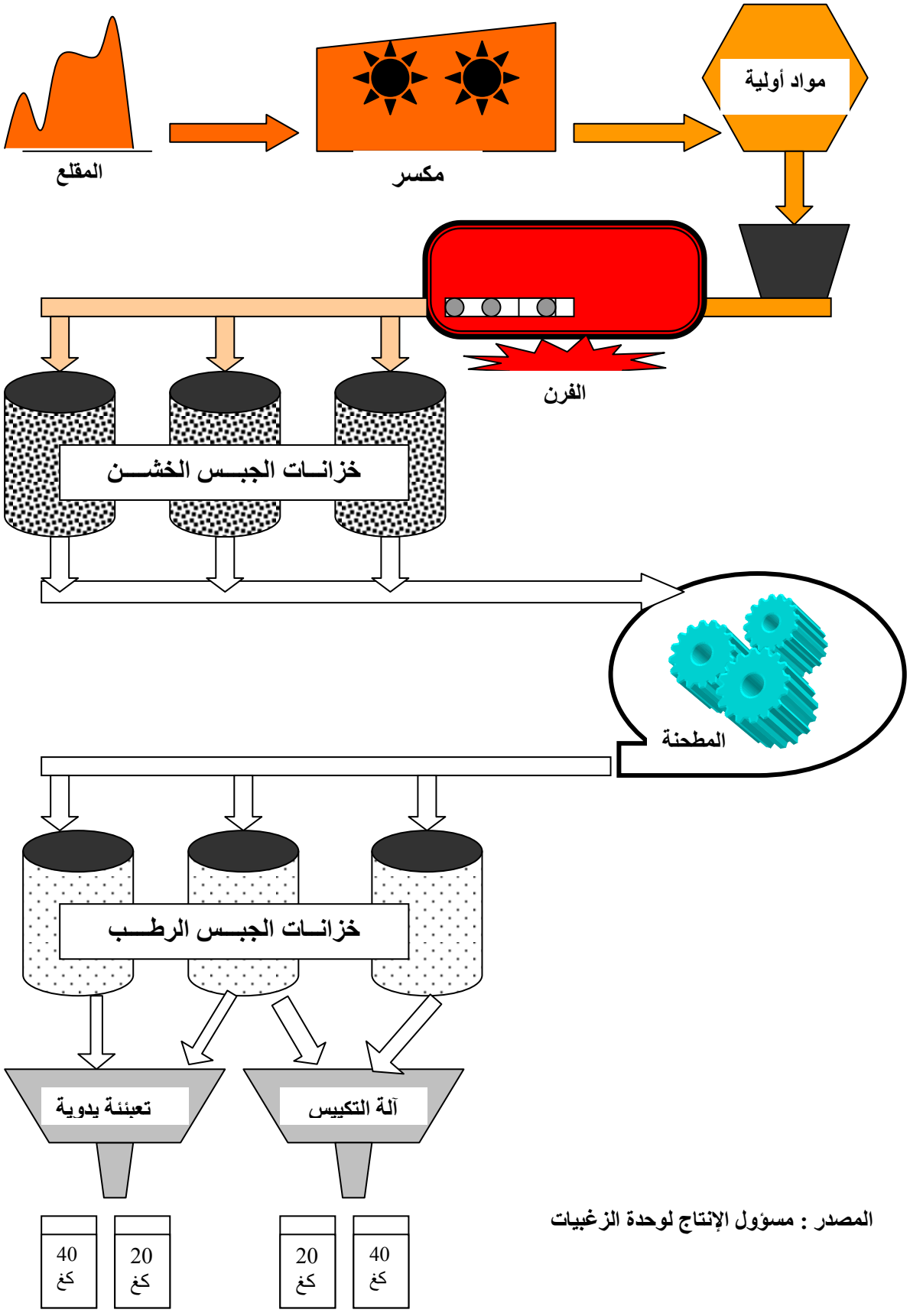


**المصدر : مسؤول الإنتاج لوحدة الزغبيات**

## المطلب الرابع : أهداف ومحيط الشركة وواقع المحاسبة بها

### أولا- أهداف الشركة

تتمثل أهداف الشركة في:

- توفير مناصب شغل.
- توفير مادة الجبس على مستوى الجنوب الشرقي الجزائري.
- تحسين نوعية مادة الجبس وتطويرها من الإنتاج التقليدي إلى الإنتاج الصناعي.
- فتح مجالات صناعية أخرى وذلك من خلال تزويد مصانع الطباشير والمراكز الصيدلانية لإنتاج الجبس الطبي والأسنان الصناعية بالمادة الأولية الخاصة بذلك.

### ثانيا- محيط الشركة

**1- السوق:**

يتلقى إنتاج الشركة إقبالا كبيرا من طرف المقاولين مثل: مقاولات سعداني والفار،مقاولة حمودة سيدي علي...الخ والمقاولات أمثال: شنة نجلاء،شبرو دليلة، فار علجية..الخ.ومواد البناء مثل: دراجي جمال، علالي محمد الصالح ، نوبلي معراج ، عشي محمد،قدوري معمر...الخ ، والشركات مثل: شركة شيحاني،شركة معلول،شركة العامرية...الخ.

وإضافة إلى ذلك المستهلكين المستعملين لمادة الجبس ، فإستحوذ بذلك على السوق المحلية بنسبة90% تقريبا.

أما على مستوى سوق الجنوب الشرقي فيستحوذ على نسبة 80% تقريبا وذلك من خلال: الشركات كشركة سوتدكو وشركة البايات في ورقلة ، شركة صنع المواد والبناء (EFMC ) توقرت وغيرها، والمقاولين مثل: مساوي فوزي من حاسي مسعود ، غندير عون بشير من توقرت...الخ.

وبالإضافة إلى هذه المناطق فقد تعاملت الشركة مع العديد من الولايات الأخرى كولايات الشرق تمثلت في العديد من المقاولين مثل: بخوش بالقاسم من سوق أهراس ، شيلي رمضان من ميلة ، فهادة أحمد من سوق أهراس ، مؤسسة كالما للبناء من قالما ، قعري أحمد من تبسة ، وولايات الشمال تمثلت في: شركة دينوروت من الجزائر، مقاولات خنتوش المولدي من بجاية ، مقاول بن عمران جمال من الجزائر...الخ ، وولايات الوسط تمثلت في: بن أحمد محمد لمين من برج بوعريريج...الخ ، وكذلك تم التعامل مع شركة أجنبية المتمثلة في شركة سينوهيدرو الصينية.

**2- المنافسون:**

أ- **داخل الولاية :**

تتمثل في :

- **المنشآت لصنع الجبس اليـــدوي:** الفولية ، منشأة الجبس الممتاز.

**ب_ خارج الولاية:**

- مصنع أولاد جلال.
- مصنع غرداية.
- مصنع بوسعادة.

**3- الممونين:**

أ-**ممونو المادة الأولية :** المناجم والطاقة بحيث تقوم بتوفير المناجم

ب- **ممونو مادة التكييس_:** مؤسسة تحويل البلاستيك العبروجي بالدبيلة، مؤسسة تحويل البلاستيك بده عادل بالبياضة ، مؤسسة تحويل بلاستيك سوف بالوادي.

ج- **ممونو الوقود :** مؤسسة نفطال بالوادي.

**د- ممونين آخرين :** كمواد البناء والمواد الكهربائية ، وبعض المكتبات لتجهيزات المكتبية.

**التموين بالطاقة الكهربائية :** سونلغاز.

**4- مقدموا الخدمات:**

أ- **إتصالات الجزائر(المصلحة التجارية) :** خدمات هاتفية.

ب- **خراطة وتفريز:** فرحات أحمد بحاسي خليفة،حدد بشير بحاسي خليفة.

ج- **شركة العزالي:** نقل المادة الأولية من المقلع إلى المصنع.

**5- العملاء:**

- الشركات؛
- المقاولين؛
- تجار مواد البناء ؛
- وبعض المستهلكين.

**ثالثا- واقع المحاسبة بها:**

نظرا المحاسب داخل الشركة أحيلت العمليات المحاسبية ( الميزانية ، تحديد الديون، مراقبة الوثائق المحاسبية والكشوف البنكية ...الخ) إلى محاسب معتمد خارجها، وبهذا تصبح العمليات التي تتم داخل الشركة عبارة عن عمليات تسيير وقد أوكلت هذه الأخيرة إلى رئيس النشاط التجاري بالشركة.

## المبحث الثاني :أهمية النظام المحاسبي المالي ودورالإدارة المالية في المؤسسة

### المطلب الأول : مرتكزات النظام المحاسبي المالي في المحيط المؤسساتي (شركة الزغبيات) :

من بين أهداف شركة الزغبيات توفير مادة الجبس على مستوى الجنوب الشرقي الجزائري و هذا ما يجعل توافر عدة عوامل لتحقيق ذلك بحيث تهتم الإدارة المالية في القيام بأحسن العمليات لتحسين الجودة ونوعية الجبس وتطويرها من الإنتاج التقليدي إلى صناعي هذا ما يجعل على الإدارة المالية أن تهتم بالتدقيق في التفاصيل في لإعادة التنظيم المالي واتخاذ القرار الأنجح الذي يتعلق بالتخطيط للحصول واستخدام الأموال بطريقة تمكن في تحقيق الأهداف المطلوب .

وهذا ما يجعل الإدارة المالية لشركة الزغبيات أن تزيد في نشاط الشركة من صناعة وتحويل وإنتاج وانجاز وتسويق وتوزيع وبيع بالجملة والتجزئة.

وهذا ما يزيد من العملاء ( المقاولين والشركات وبعض المستهلكين).

## المطلب الثاني :دور الادارة المالية في المؤسسة (شركة الزغبيات)

تعتبر الإدارة المالية كأداة لتفعيل حركة المؤسسة وتنشيطها وذلك راجع للطاقة الساهر داخل الإدارة من خلال تقديم مجهدات وقدرات تمكن المؤسسة من السير الحسن، كما أن الإدارة المالية تعتبر إدارة عمليات وإدارة تسويق المنتجات التي تقوم بصنعها المؤسسة وبتالي على الإدارة أن تقوم بالتخطيط الجيد الذي يلاءم المؤسسة ،ويعود عليها بالمنفعة والربحية ، ولهذا فعلي الإدارة المالية أن تتبع خطوات ومناهج ذات جودة عالية ودقيقة ، فالإدارة المالية ملزم بتتبع منهج scf الذي يقوم ويهدف إلى تقديم المعلومات المالية بكل شفافية ودقة ، كما أنه يساعد على إيجاد الحلول اللازمة للعمليات وتقريبها من الممارسات الدولية ، كما يسهل المخاطر الناجمة ويقوم باختيار القرار الأمثل ، إن الإدارة المالية ملزمة باختيار النظام الأمثل الذي يساعدها على تسهيل كل العمليات الداخلية والخارجية التي من شأنها أن تزدهر المؤسسة وتساعدها على الزيادة العمل والإنتاج بطريقة جيدة ومثلى.

حيث تهتم الإدارة المالية لشركة زغبيات في تطبيق النظام المحاسبي المالي حيث يوفر معلومات مالية واضحة ومتوافقة قابلة المقارنة وأخذ القرار وهذا تلبية لحاجة المساهمين حيث وصل عدد المساهمين سنة 2011 إلى 42 مساهم برأس مال قدره 6.003.000 دج.

## المطلب الثالث : مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي على الادارة المالية في المؤسسة (شركة الزغبيات)

لقد شهدت المؤسسات في الآونة الفائتة عدة عراقيل ومشاكل وعدة ثغرات التي لم تستطيع المؤسسة فك هذا اللغز وهذا راجع للنظام السابق أي المخطط الوطني الذي كان يتمشى بطرق غير لائقة بالمؤسسة ، وفي حين ظهور هذا النظام المالي طرأت عدة تغيرات وعدة إيجابيات لم تشهدها المؤسسات سابقا وذلك من خلال تعديل وتطوير هذا النظام بالرغم من إن الصعوبات التي وجدها العمال القدامى للتأقلم مع هذا النظام إلا أنهم وجود أريحية كبيرة ، لقد صدر هذا النظام في 2007 وعمل به في سنة 2010 ولقد شد انتباه المؤسسات ككل في عمليات التسجيل وتسهيل عمليات الأخرى المتعلقة بالمؤسسة كالميزانية ، تحديد الديون ،مراقبة الوثائق المحاسبية والكشوف المالية ومن خلال هذا تقوم مؤسسة بمنحها إلى محاسب معتمد خارجها ، وهكذا تكون العملية عبارة عن عملية تسيير وهذه العملية إلى رئيس النشاط التجاري بالشركة

وتمكن أهمية النظام المحاسبي المالي في البحث عن موارد مالية جديدة لتطوير المؤسسة.

**خلاصة الفصل الثالث :**

من خلال الدراسة الميدانية قمنا بإستخلاص ما يلي :

يجب على المؤسسة ان تتبع طريقة عمليات التسجيل المحاسبي لدى المؤسسة وفق SCF ؛و يجب سد ثغرات المحاسبية وتصحيح مسار المؤسسة؛كما ان على النظام المحاسبي المالي ان يقوم بالدور الفعال الذي يقوم به داخل المؤسسة ؛و يساعد المؤسسة على السير الحسن لنشاطها وفقSCF؛و يجب ان يفعل الادراة المالية لحركتها حسبSCF .

# خاتمـــــــة

من خلال دراستنا للموضوع وجدنا أن المخطط المحاسبي الوطني كان عائقا كبيرا في مسار التطور الذي تعرفه جل المخططات المحاسبية العالمية ، ولقد كان يستجيب لاحتياجات خاصة لفترة سابقة ، لكن أصبح في الآونة الأخيرة لا يتماشى وغير ملائم للشروط الاقتصادية الجديدة للجزائر خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر بداية التسعينات من القرن الماضي ، وتوجهها من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق ، وعلى أساس أنها لا تستطيع أن تبقي بعيدا عما يحدث من حولها في العالم من تحولات اقتصادية ، اضطرت الجزائر أن تقوم بإصلاحات حول هذا المخطط وعلى هذا جاء النظام المحاسبي المالي الذي قام بعدة تغيرات من خلال دخول اقتصاد السوق من أبوابه الواسعة من خلال التعامل وجلب شركاء أجانب ومستثمرين ، الأمر الذي يستوجب التحاور معه بلغة واحدة تقدم معلومة صادقة ، وتولد الثقة لدى الغير .

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية البحث والتي تتمحور حول تأثير النظام المحاسبي المالي على الإدارة المالية في المؤسسة ، وقسمنها هذه المذكرة إلى ثلاث فصول وانطلاق من الفرضيات الأساسية المشار إليها في المقدمة فوصلنا إلى النتائج التالية:

.فالمبررات التي أدت إلى تأسيس النظام المحاسبي المالي يمكن حصرها في الظروف ) الاقتصادية والمالية ( مما استدعت إلى ضرورة الإسراع في تبني الدولة المخطط المحاسبي ودولية.

1 #المبررات الاقتصادية والمالية : إعادة النظر في النظام الاقتصادي وما يتطلبه من إجراءات موازنة مست أغلب النظم الاقتصادية و الإدارية والقانونية ، وترتب عنها

عده إصلاحات اقتصادية جذرية وتوجه نحو السوق ، وتحرير التجارة الخارجية وتبين سياسة الخاصة للمؤسسات لتعزيز اقتصاد السوق؛

2 المبررات الدولية : فإن النظام المحاسبي المالي يؤخذ بعين الاعتبار متطلبات العولمة ومقتضيات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ؛

3 تتميز الإدارة المالية بسهولة من حيث تطبيق هذا النظام المبني على أساس المعايير الدولية المحاسبية وذلك نتيجة لحداثة هذا النظام بالنسبة لكافة مستعملي اعتماد الجزائر النظام المحاسبي المالي لتطابقه مع المعايير المحاسبة الدولة ،لقد سلطنا الضوء على أهم التغيرات الناجمة التي يؤثر فيها النظام المحاسبي المالي على الإدارة الآلية في المؤسسة ،وفي هذه المذكرة تمكن في الجانب التطبيقي والذي من خلاله تأخذ من خلاله كيف يؤثر النظام المحاسبي المالي على الادراة المالية في المؤسسة الجزائرية شكلا ومضمونا التوصيات

4 على النظام المحاسبي المالي أن يتأقلم مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية المعلوماتية السريعة في البيئة المؤسساتية ويتلاءم مع طبيعة المؤسسة الجزائرية، ولا يخل بالمعايير الدولية المحاسبية؛

5 يجب على النظام المحاسبي المالي أن يكون المفتاح الحقيقي لسد ظاهرة الفساد المالي في الإدارة بالمؤسسة؛

6 يجب على الإدارة المالية أن تفتح مجالات واسعة من أجل توسيع هذا النظام ،وفي الأخير نطرح سؤال كأفاق لبحوث أخرى كما يلي :" هل يمكن أن يؤثر النظام المحاسبي المالي على الإدارات المالية في المؤسسة ويؤهلها إلى الوصول إلى تعاملات دولية".

# قائمة المصادر والمراجع

**01 – الكتب باللغة العربية**


1 الحاج محمد العمامري ، مدخل في الإدارة المالية ، دار المناهج، عمان 2007 .

2 امين السيد أحمد لطفي ،تقييم المشروعات الاستثمارية باستخدام مونت كارلوا للمحاكاة ،الدار الجامعية ،مصر ،2006 .

3 بن ربيع حنيفه ، الواضح في المحاسبة المالية وفق للمعايير الدولية ، الجزء الاول ، دار هومه ، الجزائر 2010 .

4 جمال لعشيشي ،محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي ،دار متيجة للطباعة ،الجزائر ،2010.

5 رشاد العصار ، الإدارة والتحليل المالي ، الطبعة 1 ، دار البركة للنشر والتوزيع ، عمان 2001 .

6 شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، الجزء الأول ، مكتبة الشركة الجزائرية أبو داود ، الجزائر، 2008.

7 طلال الكداوي ، تقييم القرارات الاستثمارية ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الاردن ،2007 .

8 عبد الحليم كراجة و آخرون " الإدارة وتحليل مالي " ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر ، عمان 2000 .

9 عبد المطلب عبد الحميد ، دراسات الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، الدار الجامعية للنشر ، مصر 2002.

10 –عدنان هاشم رحيم السامراني ،الادارة المالية "منهج تحليلي شامل " ،ط1 ،الدار الجامعية للنشر ، ليبيا ،1997 .

11 –كنجو عبود كنجو ، إبراهيم وهبي فهد ، الإدارة المالية ، دار الميسر للتوزيع ، 1997 .

12 -محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،ط5 ،الجزائر ،2005 .

13 -محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العبد ، الإدارة المالية ، دار الجامعية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية 2002 .

14 -محمد صالح الحناوي ، نهال فريد مصطفى ، سيد الصيفي ، أساسيات ومبادئ الإدارة المالية ، الدار الجامعية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية 2007 .

15 -ناصر دادي عدون ، ،" اقتصاد المؤسسة " ، الطبعة 1 ، دار المحمدية العامة ، الجزائر 1999 .

16 -نهال فريد مصطفى ، مبادئ وأساسيات الإدارة المالية ، دار الجامعية الجديدة للنشر ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2003 .

**02 – المذكرات :**

1 -الاسود مسعود وآخرون ،الاصلاح المحاسبي في ظل معايي محاسبية دولية ،مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير ،المركز الجامعي بالوادي ، 2010.

2 -باهي يوسف وآخرون ،دراسة مقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي ،مذكرة ليسانس ،معهد العلوم التجارية ،جامعة الوادي ،2009 .

3 -سيدي علي ساعد واسماعيل رزقي ، دراسة نقدية للمخطط الوطني ، مذكرة ليسانس ، علوم تجارية ، مدرسة العليا للتجارة ، جامعة الجزائر ، 2006

**ثالثا – مداخلات وملتقيات**

1 -آيت محمد مراد و سفيان ابحري ، مداخلة في محور الثاني بعنوان النظام المحاسبي المالي في الجزائر ، (تحديات واهداف) ،جامعة الجزائر بومرداس، يومي 29-30 نوفمبر 2011 .

2 حمادي نبيل ، محاسبة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي ،الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي لـــ SCF وآليات تطبيقه في ظل معايير محاسبية دولية ،جامعة سعد دحلب ، جامعة البليدة يومي 13–14 أكتوبر 2009 .

3 عرابة الحاج وحواس عبد الرزاق ،دوافع تطبيق المحاسبة الدولية في الجزائر ،الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية ،المركز الجامعي بالوادي ،يومي 17–18 جانفي 2010 .

4 محمد خميستي بن رجم ، مداخلة بعنوان انتقال من مخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي ،ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي في النظام المحاسبي المالي، واليات تطبيقه في ظل معايير دوليه ،كلية العلوم،13–14 أكتوبر 2009 .

5 مختار المسامح ،النظام المحاسبي المالي واشكالية تطبيق ومعايير المحاسبة الذولية في اقتصاد غير مؤهل ، الملتقي الدولي الاول للنظام المحاسبي المالي ،المركز الجامعي بالوادي،17–18 جانفي 2010 .

**رابعا – منشورات وجرائد :**

1 الجريدة الرسمية ، المادة 1 – 2 من القانون 11/7 المؤرخ في : 2007/11/25 المتظمن النظام المحاسبي المالي،العدد 74 .

4- Mémoires

Imad Rezzeg Loubza ,nécessite d'accaparer le plan comptabilité national aux nouvelles engeances comptable internationales, mémoire PSG.ESC.2003-2004.

# الملاحق

**SPA ZOGHBIATE**

## TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT AU 31/12/2012

| LIBELLE | NOTE | MONTANT |
|---|---|---|
| Ventes et produits annexes | | 65,986,716.00 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | |
| Production immobilisée | | |
| Subvention d'exploitation | | |
| **1-PRODUCTION DE L'EXERCICES** | | **65,986,716.00** |
| Achats consommés | | 59,516,909.97 |
| Services exterieurs et autres consommations | | 616,609.13 |
| **2-CONSOMATION DE L'EXERCICES** | | **60,133,519.10** |
| **3-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION** | | **5,853,196.90** |
| Charges de personnel | | 33,654.49 |
| Impots, taxes et versements assimilés | | 1,390,758.04 |
| **4-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | | **4,428,784.37** |
| Autres produits opérationnels | | |
| Autres charges opérationnels | | 378,978.79 |
| Dotation aux amortissement,provisions et perts de valeurs | | 438,547.59 |
| **5-RESULTAT OPERATIONNEL** | | **3,611,257.99** |
| produits financiers | | |
| Charges financiers | | 13,796.50 |
| **6-RESULTAT FINANCIERS** | | **-13,796.50** |
| **7- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT** | | **3,597,461.49** |
| Impot exigibles sur résultats ordinaires | | |
| Impots différés (variation)sur résultat ordinair | | |
| **TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **3,597,461.49** |
| **TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | |
| **8-RESULTAT NET DES ACTIVITE ORDINAIRS** | | **3,597,461.49** |